

مقالة: ((طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم))
"عرض ونقد"

د. إبراهيم بن عبد الله الحماد
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



مقالة : ((طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم وأحكم))

"عرض ونقد"

د. إبراهيم بن عبد الله الحماد

قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة – كلية أصول الدين

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يبين البحث أن ذكر مقالة:"طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم" يأتي عند الحديث عن صفات الله ´ وخاصة عند الكلام على الصفات الخبرية كالاستواء واليدين والوجه ونحو ذلك، وكذا الحديث في معرفة المحكم والمتشابه، وقد يأتي لها ذكر محدود عند ذكر الخلاف في حكم إيمان المقلد، وارتبطت هذه المقالة بشكل واضح وجلي عند الأشاعرة والماتريدية. كما يلفت النظر أن هذه المقالة مع شهرتها وذكر عدد من العلماء لها في مصنفاتهم إلا إنه لايعرف لها قائل معين. وظهر الحديث عن طريقة أخرى مغايرة لطريقة السلف عندما نشأت ظاهرة التأويل التي بدأت في نهاية القرن الثالث من القرون المفضلة على يد المعتزلة. وأغلب المصنفات في التفسير وعلوم القرآن وشروح الأحاديث والعقيدة والفقه وأصوله والكلام تذكر هاتين الطريقتين، لكن وصف طريقة السلف بأنها أسلم وطريقة الخلف بأنها أعلم أو أحكم لم يكن وصفاً بارزاً وظاهراً. لما بدأت طريقة الخلف في الظهور برز في وقت مبكر وصف طريقة السلف بالسلامة أو أنها الأسلم. النصوص التي تم الوقوف عليها عن العلماء حتى نهاية القرن السابع تصف طريقة السلف بالسلامة أو الأسلم لكنها لاتصف طريقة الخلف بالحكمة أو أنها أحكم أو أعلم، ومثل ذلك يشعر بأن هذا الوصف لطريقة الخلف لم يأت إلا متأخراً . أول نص تم الوقوف عليه يصف طريقة الخلف على سبيل التقرير بأنها أحكم هو ما ذكره علاء الدين عبدالعزيز البخاري [ت٧٣٠هـ] ¬ في كتابه كشف الأسرار شرح أصول البزدوي. والقائلون بهذه المقالة غير متفقين على صيغة لفظية واحدة لها. كما اختلفوا في الصيغة اللفظية للمقالة اختلفوا –أيضاً– في تحديد المراد بتلك الأوصاف. وقد ناقش هذه المقالة عدد من علماء السلف، وبيّنوا ما اشتملت عليه من أخطاء، وقد تنوعت مسالكهم في مناقشتهم لها، والرد عليها، وبيان أوجه بطلانها، ومن أوسع من تصدى لذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ¬ حيث بيّن بطلانها وفسادها وتناقضها في عدة مواضع من كتبه.

Examining the Saying "Predecessors' Approach is Safer While Successors' Approach is More Accurate and Knowledgeable"

Dr. Ibrahim A.Alhammad
Faculty of Fundamentals of Islam
Department of Islamic Creed and the Contemporary Doctrines

Abstract:

This research paper shows that the saying "Predecessors' Approach is Safer While Successors' Approach is More Accurate and Knowledgeable" applies when it comes to the attributes of Allah, especially when referring to the His descriptive attributes such as sitting on the throne, His hands, and face, in addition to knowing what has mostly one agreed upon interpretation, and what has different interpretations which all seem applicable. A limited reference to the saying might emerge when referring to the views on the imitator's faith. The saying was clearly linked with the Ashaa'iris and Matrids.

It is noteworthy that although the saying is well known and many scholars refer to it in their works, it has no specific author. The arguement about another approach that is different from the predecessors came when the phenomenon of interpretation appeared at the end of the third century on the hands of the Mu'tazilah. Most studies of Qur'an interpretation, Qur'an sciences, Hadith commentaries, Islamic theology, Islamic Jurisprudence and principles, mention those two approaches; nevertheless, describing the predecessors' approach as safer and successors' approach as more accurate and knowledgeable was not evident and prominent. However, when the successors' approach began to appear, the description of the predecessors' approach as safer and more accurate began to emerge.

The studies that the scholars discussed until the end of the seventh century describe the predecessors' approach as safe or safer, but do not describe the successors' approach as more accurate or more knowledgeable, and such may bring to mind that the description of the successors' approach did not appeared until later.

The first investigated text reportedly describes the successors' approach as more accurate, and this is what AlaaEddin AbdulAziz Al-Bukhari (died ٧٣٠ Hijri) mentioned in his book Kashf al-Asrar, Sharh Usul Al-Bazdawi (The Secrets Revealed, a Commentary on Usul Al-Bazdawi) . Those who adopt this view have not agreed on one linguistic form for the saying, as they disagreed in what is meant by those descriptions.

A number of early Muslim scholars have discussed this saying and explained the mistakes it includes. Their approaches differed in discussing, responding, and falsifying it. The most prominent figure who opposed it is Sheik al-Islam, Ibn Taymiyah, as he showed its falseness, invalidity, and contradiction in more than a place in his books.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبدُه ورسولُه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[1]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[2]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾[3] أما بعد:

فإن من نعم الله العظمى ومنته الكبرى إكماله لهذا الدين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾[4]، وهو الدين الذي ترك النبي – صلى الله عليه وسلم –، أمته عليه صافياً نقياً، من سلكه اهتدى، ومن زاغ عنه ضل وغوى، وكان من نعم الله تعالى – أيضاً – أن اختار لحمل هذا الدين عن نبينا –صلى الله عليه وسلم–، أئمة عدولاً ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وهبهم الله عقولاً واعية، وأفهاماً دقيقة، وأبصاراً ثاقبة فحملوا الدين عن وعي ودراية، ونقلوه إلى الأمّة بكل أمانة وتجرد وإخلاص، فعرف لهم هذا الفضل وتلك المكانة من وفقه الله لاتباع مسلكهم، والسيّر على طريقتهم، ونسيَ تلك المكانة وذلك الفضل أو تناساها آخرون فظنوا بهم وبطريقهم ومسلكهم ظنوناً خاطئة، وأوهاماً زائفة وباطلة فجعلوا المزية لمن بعدهم، والفهم والعلم لمن أتى عقبهم، وهذا من أشنع الأوصاف، وأبطل الأقوال؛ إذ كيف يجعل علم من لم يلق محمد، ويشاهده –وإن كان مؤمناً– أفضل من علم من شاهده ولقيه وآخذ عنه مباشرة؟!.

---

(١) سورة آل عمران:١٠٢.

(٢) سورة النساء:١.

(٣) سورة الأحزاب:٧٠.

(٤) سورة المائدة : ٣.

ولما كان مثل ذلك التفضيل لا يمكن التصريح به مباشرة إذ إنه تفضيل تنفر منه العقول الصحيحة والطباع السليمة، سلك أصحاب ذلك التفضيل مسلكاً يرون أنهم فيه معظِّمون للصدر الأولى غير منتقصين لهم، ولا قادحين لمكانتهم وفضلهم، فأنشأوا عبارات وأقوالاً قد يُظن أن ظاهرها فيه حفظٌ لمكانة سلف الأئمة وأئمتها، واعتبار لطريقتهم ومسلكهم، ولكن عند تأملها وتدقيق النظر فيها يتضح أن الأمر بخلاف ذلك، وأنها تحمل في بعض مدلولاتها إسقاطاً لهيبة ومكانة سلف الأئمة وأئمتها، وتنقصاً لطريقتهم الواضحة، ومسلكهم البيّن، ومن تلك المقالات والعبارات، المقالة المشهورة: "طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم"، وقد رغبت من خلال هذا البحث أن أتناول هذه العبارة بشيء من العرض والدراسة، والتمحيص والنقد.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

كان من دوافع دراسة هذا الموضوع ما يلي:

١- محاولة الكشف عن الفترة الزمنية لنشأة هذه المقالة، وهل يعرف لها قائل معين؟

٢- معرفة المراد بهذه المقالة عند القائلين بها؟ وهل لها مدلول واحد عندهم، أم أن مدلولها تغيّر وتطور من زمن لآخر؟.

٣- شهرة هذه المقالة -خاصة عند المخالفين لأهل السنة والجماعة- من المتقدمين والمتأخرين، وقد يَفهم منها بعض من يسمعها أو يقرأها أنّ فيها مدحاً لمذهب السلف، أو يظن على -أقل تقدير- أنه ليس في هذه المقالة تنقصٌ للسلف، أو مذهبهم، ومثل ذلك يستوجب بيان المراد بتلك المقالة عند القائلين بها، وكذا رد المحققين من أهل السنة لما اشتملت عليه من تنقص للسلف ومذهبهم .

٤ – القائلون بهذه المقالة غير متفقين على صيغة محددة لها فربما اكتفى بعضهم بقوله: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم [١] وآخرون يقولون: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم[٢]، وقد يقول بعضهم: طريقة السلف أسلم وأعلم وطريقة الخلف أحكم [٣]، وربما قال بعضهم: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم[٤]، وبعضهم عكس الأمر فقال: طريقة السلف أحكم وطريقة الخلف أسلم[٥]،بل زعم بعضهم بأن طريقة الخلف أعلم وأسلم[٦]، ومثل هذا الاختلاف يستدعي النظر في مسبباته، وهل له أثر في المدلول؟.

٥ – مع عدم اتفاق القائلين بهذه المقالة على صيغة لفظية واحدة فهم متفاوتون – أيضاً– في بيان المراد منها، فمنهم –وهم الأكثر– يجعل الوصف متجهاً إلى إصحاب الطريقة[٧]، بينما يرى بعضهم بأن الموصوف بأسلم، وكذا أعلم وأحكم المذهب والطريقة لا أصحابها[٨]، ولا يخفى أن في هذا التوجيه الأخير تهويناً مما اشتملت عليه المقالة من تنقص للسلف، وكذا طريقتهم، مما يستوجب إيضاح خطأ ذلك .

(١) ينظر : كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ٥٨/١، وفتح الباري لابن حجر ٣٥١/١٣، والتفسير المنير لوهبه الزحيلي ٥١/٢٤.

(٢) ينظر : حاشية الصاوي على جوهرة التوحيد ص٢١٦، وتحفة المريد للبيجوري ص١٥٧.

(٣) ينظر : ضوء المعالي شرح بدء الأمالي لملا قاري ص١٠.

(٤) ينظر : البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٥ /٤١, والتحرير والتنوير لابن عاشور ٤٨/٢٥، ورسائل السنة والشيعة لمحمد رشيد رضا ص٨١.

(٥) ينظر : الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير لمحمد أبي شهبة ص٤١.

(٦) ينظر : البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٥ /٤١.

(٧) ينظر : البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٥ /٤١، و ضوء المعالي شرح بدء الأمالي لملا قاري ص١٠، وحاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٢ /٤٦١.

(٨) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ٣ /٢٦–٢٧.

١– لم أقف على دراسة مستقلة أفردت الكلام عن هذه المقالة، وإنما يتعرض لها بعض العلماء وكذا بعض الباحثين عند بيانهم لصحة مذهب أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات، ومناقشتهم وردهم على المخالفين في ذلك، وقد أشار الشيخ حسين النعمي-رحمه الله-[ت ١١٨٧هـ] أن غير واحد من المحققين تعقبوا هذه المقالة[١]، ثم قال:"وممن أشبع فيه وأوسع إبراهيم الكردي [٢]في كتابه ((قصد السبيل))"[٣]، وبعد الوقوف على ما ذكره الكردي تبيّن أنه لم يتعرض لها إلا في موضعين من كتابه[٤]، ولم يكن على سبيل التفصيل .

أهداف البحث:

١. محاولة الكشف عن نشأة هذه العبارة، وهل هي منسوبة لقائل معين؟.

٢. عرض المراد بهذه المقالة عند القائلين بها، وهل لها مدلول واحد عندهم أو أكثر؟.

٣. مناقشة المراد بهذه المقالة، وبيان ما فيها من تنقص للسلف وطريقتهم وذلك من خلال ما ذكره المحققون من علماء أهل السنة والجماعة عند مناقشتهم لهذه المقالة.

أسئلة البحث:

لعل هذه الدراسة تساعد في الإجابة عن عدد من الأسئلة، من بينها:

١. هل يمكن تحديد النشأة الزمنية لهذه المقالة؟ وهل يعرف لها قال معين؟.

---

(١) ينظر: معارج الألباب في مناهج الحق والصواب ص١٨٧.

(٢) هو: برهان الدين إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكردي الشهرزوري الشهراني الكوراني ت١١٠١هـ، ينظر:معجم المؤلفين لعمر كحالة ٢١/١.

(٣) معارج الألباب في مناهج الحق والصواب ص١٨٧، وكتاب "قصد السبيل إلى توحيد الحق الوكيل" لايزال مخطوطاً، وقد زودني بنسخة مصورة عنه الأخ الفاضل الشيخ /عبدالله بن عبدالعزيز الغزي، الباحث الشرعي بوزارة الشؤون الإسلامية –جزاه الله خيراً–.

(٤) ينظر : لوحة ٢٥٧، ولوحة ٢٦٨.

٢. ما المراد بهذه المقالة عند القائلين بها ؟ وهل هم متفقون على مدلول واحد لها؟.

٣. هل اشتملت هذه المقالة على شيء من التنقص للسلف وطريقتهم ؟ وما موقف المحققين من أهل السنة والجماعة منها؟.

خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، ثم الفهارس.

المقدمة: وبيّنت فيها أهمية الموضوع،وأسباب اختياره، وأهدافه، وأسئلة البحث، وخطته، ومنهج البحث فيه.

التمهيد: وفيه:

أولاً: تعريف موجز بمصطلح السلف.

ثانياً: تعريف موجز بمصطلح الخلف.

المبحث الأول: نشأة هذه المقالة.

المبحث الثاني: المراد بهذه المقالة عند القائلين بها.

المبحث الثالث: مناقشة هذه المقالة، والرد عليها.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

الفهارس.

منهج البحث:

سلكت في هذه الدراسة المنهج التالي:

١. حرصت على نقل أقوال المخالفين حول هذه المقالة، وبيان مدلولاتهم من كتبهم -قدر الاستطاعة-.

٢. استفدت -كثيراً- عند مناقشة هذه المقالة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-، لكونه أكثر من تعرض لها، وناقشها في أكثر من موضع من كتبه.

٣. لم أتعرض بالتفصيل لمناقشة وبيان بطلان مذهبي التأويل وتفويض المعنى لوجود رسائل وأبحاث مستقلة تناولت ذلك [١].

٤. قد أذكر في موضع واحد أكثر من نقل، إما لزيادة معنى، أو تأكيده .

٥. عزو الآيات القرآنية وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٦. تخريج الأحاديث النبوية، وذكر حكم العلماء عليها إذا لم تكن في الصحيحين، أو أحدهما لتلقي الأمة لهما بالقبول .

٧. توثيق النقول بذكر مصادرها .

٨. اكتفيت بذكر سنة الوفاة للأعلام الوارد ذكرهم في متن البحث .

٩. ذكرت المعلومات المتعلقة بالمصادر والمراجع في الملحق الخاص بها في آخر البحث ، وإذا اختلفت طبعة أي مصدر أو مرجع فإني أشير إليه في موضعه.

وبعد فهذا جهد متواضع، واجتهاد في إبراز جانب مما يتعلق بهذه المقالة، فما كان في هذا العمل من صواب فمن الله وحده ﷻ وبفضله وتوفيقه وتسديده، وما كان فيه من خطأ وزلل وتقصير فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله من ذلك .

كما أسأله ﷻ أن يوفقنا لصالح القول والعمل، وأن يرزقنا الفقه في الدين، والسير على طريقة سيد المرسلين ﷺ، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

* * *

(١) ينظر فيما يتعلق بالرد على مذهب التأويل : الإكليل في المتشابه والتأويل لشيخ الإسلام ابن تيمية، ورسالة في التأويل لعبدالرحمن المعلمي، والتأويل خطورته وآثاره د.عمر الأشقر، وفيما يتعلق بالرد على مذهب تفويض المعنى ينظر : تنبيه الخلف الحاضر على أن تفويض السلف لاينافي الإجراء على الظاهر لابن بداه الشنقيطي، ومذهب أهل التفويض للدكتور .أحمد القاضي.

التمهيد:

أولاً: تعريف موجز بمصطلح السَلَف:

أ – السَلَف في اللغة:

السلف في اللغة كلمة تدل بأصلها على تقدم وسبق، من ذلك السلف الذين مضوا، والقوم السَلاف: المتقدمون[1]، وهي مأخوذة من سلف يسلف سلَفاً– بالتحريك – مثال طلب يطلب طلَباً أي: مضى، قال الله: ﴿فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾[2]، والقوم السَلاف: المتقدمون، وسلف الرجل: آباؤه المتقدمون، والجمع أسلافٌ وسَلاف[3]، وللسلف معنيان آخران: أحدهما كل عمل صالح قدمه العبد أو فرط فرط له، والسلف من تقدمك من آبائك وذوي قرابتك[4].

ب – السلف في الاصطلاح:

هم الصّحابَة والتَّابِعُوْن وتابعوهم بإحسان إلى يوم الدين، ممن أجمعت الأمة على عدالتهم وتزكيتهم، ولم يرموا بِبِدْعَةٍ مُكَفِّرَةٍ أو مُفَسّقَةٍ.[5].

ويرى البعض أن مصطلح السلف صار له مدلولان:

مدلول خاص: وهذا ينطبق على مذهب الصحابة والتابعين، والتابعين لهم بإحسان، ممن لم يبتدعوا، وهذا فيه حصر تاريخي.

ومدلول أعم: يشمل ما بعد هذه القرون المفضلة، وهذا شامل لكل من سار على طريقة ومنهج خير القرون، والتزم النصوص والفهم الذي فهموه[6].

---

(1) ينظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس / مادة سلف،٣/ ٩٥.

(2) البقرة: ٢٧٥.

(3) ينظر : العباب الزاخر، للحسن الصاغاني، مادة سلف، ٤٣٧/١.

(4) ينظر: المصدر السابق.

(5) ينظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني١٤/١، والمدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، د.إبراهيم البريكان،ص١٩،والوجيز في عقيدة السلف الصالح، لعبد الله بن عبد الحميد الأثري، مراجعة وتقديم : الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، ص١٥.

(6) ينظر: قواعد المنهج السلفي لمصطفى حلمي ص٢٣، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة، د.عبدالرحمن المحمود ٤١/١.

ثانياً: تعريف موجز بمصطلح الخَلَف:

أ – الخلف في اللغة:

الخلف ، بالتحريك ، والسكون: كل من يجيء بعد من مضى ، قيل: إنه بالتحريك في الخير ، وبالتسكين في الشر ، يقال: خَلَفُ صدق ، وخَلْفُ سوء، وقيل الخَلْفُ: المتخلّفُون عن الأوّلين أي:الباقون، وعليه قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ من بعدِهم خَلْفٌ﴾[1].

ب – الخلف في الاصطلاح:

كل من رُمي ببدعة مكفرة أو مفسّقة وذُم من الأمة شخصاً أو معتقداً (٢)، وقيل: هم من خالف طريقة النبي – صلى الله عليه وسلم –، وأصحابه في العقائد(٣)، وكل من جاء بعد القرون المفضلة وسلك طريقة المبتدعين فهو من الخلف(٤).

وعرّف بعضهم الخلف بأنهم الطائفة الكثيرة الكبيرة من الأئمة والعلماء الثقات من الفقهاء والمحدثين وعلماء أصول الدين وغيرهم الذين جاءوا بعد المائة الثالثة فقالوا في آيات الصفات وأحاديثها بما يسمى تأويلاً تفصيلياً يعنون تفصيل ما أجمل السلف القول فيه من مثل مع تنزيه الله –تعالى– عن مشابهة الخلق فقالوا لعل المعنى المقصود هو كذا وكذا [٥].

* * *

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور، مادة خلف، ٨٢/٩، وتاج العروس للمرتضى الزبيدي، ٢٤٦/٢٣.

(٢) ينظر: المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، د.إبراهيم البريكان، ص٢٠.

(٣) ينظر : الفتوى الحموية لابن تيمية ص١٤، ولوامع الأنوار ص٢٤.

(٤) ينظر : التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية للشيخ فالح آل مهدي، ص٣١.

(٥) ينظر : إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل لابن جماعة ص: ٤٩.

المبحث الأول: نشأة هذه المقالة.

إن البحث في نشأة المقالة يفيد في معرفة الأسباب والدوافع التي كانت وراء بروزها وظهورها، كما يفيد في معرفة المراحل التي مرت بها هذه المقالة، والتطور الذي صاحب إطلاقاتها.

يأتي ذكر هذه المقالة عند الحديث عن صفات الله تعالى وخاصة عند الكلام على الصفات الخبرية كالاستواء واليدين والوجه ونحو ذلك، وكذا الحديث في معرفة المحكم والمتشابه، وقد يأتي لها ذكر محدود عند ذكر الخلاف في حكم إيمان المقلد[1].

وقد ارتبطت هذه المقالة بشكل واضح وجلي عند الأشاعرة والماتريدية، فهي ليست موجودة عند المعتزلة، وهذا أمر بدهي؛ إذ إن المعتزلة ليس عندهم في نصوص الصفات إلا طريقة واحدة وهي التأويل [2]، لكن مما يلفت النظر أن هذه المقالة مع شهرتها وذكر عدد من العلماء لها في مصنفاتهم في التفسير[3] والعقيدة[4] وشروح الحديث [5]والفقه[6] وأصوله[7] وعلم الكلام[8] إلا أن عدداً من الباحثين أكد أنه لم يقف على قائل معين لها، فقد صرّح الشيخ ابن عاشور [ت ١٣٩٣هـ]-رحمه الله- بعدم وقوفه على تعيين أول من قالها حيث قال: "وقع هذان الوصفان في كلام المفسرين وعلماء

---

(١) ينظر فتاوى السبكي ٢ / ٣٦٧ , وفتح الباري ١٣ / ٣٥١.

(٢) ينظر : الأصول الخمسة ص١٦٨.

(٣) ينظر على سبيل المثال : روح المعاني للألوسي ٢ /٨٥، والتحرير والتنوير لابن عاشور٣ /١٦٦.

(٤) ينظر على سبيل المثال : إيثار الحق على الخلق لابن الوزيرص١١٦، وأقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات لمرعي الكرمي ص٧٦.

(٥) ينظر على سبيل المثال : فتح الباري ١٥٢/١٣، وعمدة القاري للعيني ٦ /٨٤.

(٦) ينظر على سبيل المثال : حاشية العدوي ٦١/١، وتحفة الحبيب للشربيني ٣ /١٢٦.

(٧) ينظر على سبيل المثال: كشف الأسرار لشرح أصول البزدوي لعلاء الدين البخاري ٨٥/١، والبحر المحيط للزركشي ٥ /٤١.

(٨) ينظر على سبيل المثال : شرح المقاصد للتفتازاني ٤ /٥٠، و المسامرة شرح المسايرة في علم الكلام لابن أبي شريف ص٣٣.

الأصول، ولم أقف على تعيين أول من صدر عنه، وقد تعرض الشيخ ابن تيمية في "العقيدة الحموية" إلى رد هذين الوصفين ولم ينسبهما إلى قائل."[1]، وقال الشيخ محمد أمان الجامي[ت١٤١٦هـ]-رحمه الله-:"ولست أدري من أول من قال هذه العبارة؟ "[2]، وكذا صرّح بذلك غيرهما[3].

وقد دفع هذا إلى تتبع نشأة هذه المقالة تاريخياً ، والمراحل التي مرت بها إطلاقاتها، وكذا التطور الذي صاحب مدلولها عند القائلين بها، ويمكن بيان ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: تدل هذه العبارة بظاهرها على أنها تتحدث عن مرحلتين مختلفتين في الزمن، المرحلة الأولى هي ما يعبر عنها بالسلف، والمرحلة الثانية هي ما يعبر عنها بالخلف، وقد جاء في تحديد المرحلة الزمنية المعبر عنها بالسلف عند بعض المحققين أنها تبدأ بعهد النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته -رضي الله عنهم- ثم تابعيهم ثم تابعي التابعيين -رحمهم اللّه-، وهذه المرحلة الزمنية هي المسمّاة بالقرون المفضلة[4].

ثانياً: يشعر ما سبق بالزمن الذي نشأت فيه المرحلة الثانية -والمعبر عنها بالخلف- إذ لم تنشأ إلا بعد القرون المفضلة، ولهذا الأمر دلالتان ذاتا أهمية في معرفة نشأة هذه المقالة:

الأولى: دلالة تاريخية حيث لم تنشأ هذه المقالة في زمن السلف .

الثانية: دلالة عقدية وهي إنها ليست متفقة في مضمونها مع ماعليه السلف ، وإلا لما احتيج للتفرقة بينهما في الدلالة والوصف .

---

(١) التحرير والتنوير٣/١٦٦، واكتفى شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله- في الحموية بوصف قائلها بأنهم بعض الأغبياء. ينظر الفتوى الحموية ص١٥٨.

(٢) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية ص٣٧٠.

(٣) ينظر: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية لمحمد حبش ص١٣٥ حيث قال عنها: "عبارة مشهورة في مزايا مذهب السلف ومذهب الخلف، لم أقف على قائلها".

(٤) ينظر : مجموع الفتاوى ١٠/ ٣٥.

ثالثاً: ظهر الحديث عن طريقة أخرى مغايرة لطريقة السلف عندما نشأت ظاهرة التأويل التي بدأت في نهاية القرن الثالث من القرون المفضلة على يد المعتزلة [1]، ويؤكد إمام الحرمين الجويني [ت٤٧٨هـ] -رحمه الله-أن ظاهرة التأويل -والمعبّر عنها بطريقة الخلف- لم تكن موجودة في عصر الصحابة والتابعين بقوله:" تصرم عصرهم - يعني الصحابة- وعصر التابعين -رضي الله عنهم- على الإضراب عن التأويل."[2]، قال الحافظ ابن حجر [ت٨٥٢هـ] -رحمه الله-بعد كلام الجويني -رحمه الله-السابق:

"تقدم النقل عن أهل العصر الثالث وهم فقهاء الأمصار كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم وكذا من أخذ عنهم من الأئمة، فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة."[3].

وقال ابن عاشور-رحمه الله-مؤكداً ذلك:" رأي فريق منهم الإيمان بها على إبهامها وإجمالها، وتفويض العلم بكنه المراد منها إلى الله -تعالى-، وهذه طريقة سلف علمائنا، قبل ظهور شكوك الملحدين أو المتعلمين، وذلك في عصر الصحابة والتابعين وبعض عصر تابعيهم "[4].

بل إن بعض البلاد الإسلامية -كبلاد المغرب- لم يكن لظاهرة التأويل ظهور وبروز إلا مع بداية القرن السادس الهجري، يؤكد ذلك ابن خلدون[ت٨٠٨هـ]-رحمه الله-عند حديثه عن رجوع ابن تومرت المتوفى سنة ٥٢٤هـ لبلاد المغرب حيث قال:" انطوى هذا الإمام راجعاً إلى المغرب بحراً متفجّراً من العلم، وشهاباً وارياً من الدين [5]. وكان قد لقي بالمشرق أئمة الأشعرية من أهل السنّة وأخذ عنهم واستحسن طريقهم في الانتصار

---

(١) ينظر : تنبيه الخلف الحاضر ص٨، ومذهب أهل التفويض ص ١٨٤.

(٢) العقيدة النظامية ص٢٤.

(٣) فتح الباري ١٣/ ٤٠٧-٤٠٨.

(٤) التحرير والتنوير ٣/٢٦.

(٥) لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- كلام نفيس عن ابن تومرت ودعوته وعقيدته في مجموع الفتاوى ١١/٤٧٦-٤٩١.

للعقائد السلفيّة والذبّ عنها بالحجج العقليّة الدافعة في صدر أهل البدعة، وذهب إلى رأيهم في تأويل المتشابه من الآي والأحاديث بعد أن كان أهل المغرب بمعزل عن اتباعهم في التأويل والأخذ برأيهم فيه، اقتداءً بالسلف في ترك التأويل وإقرار المتشابهات كما جاءت، فَفَطّن أهل المغرب في ذلك، وحملهم على القول بالتأويل والأخذ بمذاهب الأشعرية في كافة العقائد "[1].

رابعاً: تذكر أغلب المصنفات في التفسير وعلوم القرآن وشروح الأحاديث والعقيدة والفقه وأصوله والكلام هاتين الطريقتين، لكن وصف طريقة السلف بأنها أسلم وطريقة الخلف بأنها أعلم أو أحكم لم يكن وصفاً بارزاً وظاهراً، وقد يرجّح بعضهم طريقة السلف من غير وصف –وهو الأكثر–، وقد يرجح بعضهم طريقة الخلف [2].

خامساً: بعد ما بدأت طريقة الخلف في الظهور برز في وقت مبكر وصف طريقة السلف بالسلامة أو أنها الأسلم، وأقدم نص تم الوقوف عليه في ذلك هو ما أورده الحافظ ابن حجر –رحمه الله– عن البيهقي [ت٤٥٨هـ] –رحمه الله– حيث قال:"قال البيهقي: وأسلمها الإيمان بلا كيف، والسكوت عن المراد إلا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار إليه."[3].

ولعل من المناسب سياق بعض النصوص عند بعض العلماء في ذكر هذا الوصف مع مراعاة الترتيب الزمني ، وربما تقود تلك النصوص[4] إلى دلالة معينة يحسن ذكرها بعد الانتهاء من سياق تلك النصوص فمن ذلك:

---

(١) تاريخ ابن خلدون ٣٠٣/٦.

(٢) ينظر على سبيل المثال : الإبانة للأشعرى ص ٣٥، وأصول الدين للبغدادى ص ١٠٩، والشامل للجويني ص ٥٥٦، والإرشاد للجويني ص١٥٥، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالى ص ١٩، وأساس التقديس للرازى ص ١٢٠، ومحصل أفكار المتقدمين للرازى ص ٥٧، وغاية المرام للآمدي ص ١٣٧، وطوالع الأنوار للبيضاوي ص ١٨٤، والمواقف للإيجي ص ٢٩٧، وإكمال إكمال المعلم للوشتاني المالكي ١/ ٣٣٧، وإتحاف السادة المتقين للزبيدي ١٠٩/٢، وحاشية الدسوقى على أم البراهين ص ٧٥.

(٣) فتح الباري٣ / ٣٠، ولم أقف على هذا النص في أي من كتب البيهقي المطبوعة.

(٤) يلاحظ أن بعض هذه النصوص تذكر مذهب السلف وتعني به مذهب المفوضة، وقد سبق بيان أن هذا القول ليس بصحيح، وأن عدداً من العلماء والباحثين بيّنوا بطلان هذا المذهب ونسبته إلى السلف.

١– أبو المعالي الجويني [ت٤٧٨هـ] –رحمه الله–قال في بيان بعض الأمور التي تجب على الحاكم: " يحرص الإمام فيه جمعُ عامة الخلق على مذاهب السلف السابقين، قبل أن نبغت الأهواء، وزاغت الآراء، وكانوا –رضي الله عنهم– ينهون عن التعرض للغوامض، والتعمقِ في المشكلات، والإمعان في ملابسة المعضلات، والاعتناء بجمع الشبهات، وتكلف الأجوبة عما لم يقع من السؤالات، ويرَوْن صرفَ العناية إلى الاستحثاث على البر والتقوى، وكف الأذى، والقيام بالطاعة حسب الاستطاعة، وما كانوا ينكفُّون رضي الله عنهم عما تعرض له المتأخرون عن عِيٍّ وحَصَر، وتَبَلُّدٍ في القرائح. هيهات، قد كانوا أذكى الخلائق أذهاناً، وأرجحَهم بياناً، ولكنهم استيقنوا أن اقتحام الشبهات داعيةُ الغَوايات، وسببُ الضلالات، فكانوا يحاذرون في حق عامة المسلمين ما هم الآن به مبتلون، وإليه مدفوعون. فإن أمكن حملُ العوام على ذلك فهو الأسلم"[1]

٢ – يقول أبو سعيد النيسابوري [ت:٤٧٨هـ]–رحمه الله–: " لأصحابنا في ذلك طريقان، أحدهما الإعراض عن التأويل والإيمان بها كما جاءت والإيمان بها صحيح وإن لم يعرف معناها، وهذا الطريق أقرب إلى السلامة ، ومن أصحابنا من صار إلى التأويل، والاختلاف صادر عن اختلاف القراءتين في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[2] "[3].

---

(١) غياث الأمم ص١٩١.

(٢) سورة آل عمران:٧.

(٣) الغنية في أصول الدين للنيسابوري ص٧٧.

٣ – الشهرستاني [ت٨٤٥٥هـ]-رحمه الله-يقول: "فأما أحمد بن حنبل وداود بن علي الأصفهاني وجماعة من أئمة السلف فجروا على منهاج السلف المتقدمين عليهم، من أصحاب الحديث، مثل: مالك بن أنس ومقاتل بن سليمان وسلكوا طريق السلامة "[١].

٤ – الفخر الرازي [ت٦٠٦هـ] –رحمه الله–قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾[٢]: " اعلم أن مذهب العلماء في هذه الآية وأمثالها على وجهين أحدهما: ترك التعرض إلى بيان المراد، وثانيهما: التعرض إليه، والأول أسلم وإلى الحكمة أقرب."[٣].

٥ – أبو عمرو عثمان بن الصلاح [ت٦٤٣ هـ] –رحمه الله– قال في أدب المفتي والمستفتي "ليس له إذا استفتي في شيء من المسائل الكلامية أن يفتي بالتفصيل، بل يمنع مستفتيه وسائر العامة من الخوض في ذلك أصلاً، ويأمرهم بأن يقتصروا فيها على الإيمان جملة من غير تفصيل، ويقولوا فيها وفيما ورد من الآيات والأخبار المتشابهة إن الثابت فيها في نفس الأمر كل ما هو اللائق فيها بجلال الله وكماله وتقديسه المطلقين، وذلك هو معتقدنا فيها، وليس علينا تفصيله وتعيينه، وليس البحث عنه من شأننا، بل نكل علم تفصيله إلى الله – تبارك وتعالى – ونصرف عن الخوض فيه قلوبنا وألسنتنا، فهذا ونحوه عند أئمة الفتوى هو الصواب في ذلك، وهو سبيل سلف الأمة، وأئمة المذاهب المعتبرة، وأكابر الفقهاء والصالحين، وهو أصون وأسلم للعامة وأشباههم، ممن يدغل قلبه بالخوض في ذلك، ومن كان منهم اعتقد اعتقاداً باطلاً تفصيلاً ففي إلزامه بهذا صرف له عن ذلك الاعتقاد الباطل بما هو أهون وأيسر وأسلم....والمتكلمون من أصحابنا معترفون بصحة هذه الطريقة، وبأنها أسلم لمن سلمت له."[٤].

---

(١) الملل والنحل ١٠٤/١.
(٢) سورة السجدة: ٤.
(٣) التفسير الكبير: ١٣٧/٢٥.
(٤) أدب المفتي والمستفتي ص ١٥٣–١٥٥.

٥ – أبو العباس القرطبي [ت٦٥٦هـ]–رحمه الله– صاحب المفهم– قال:" اعلم أن الناس قد أكثروا في تأويلات هذه الأحاديث ، فمِن مبعدٍ ومن ومحوّم ، وما ذكرناه أحسنها وأقربها لمنهاج كلام العرب ، ولأنْ يكون هو المراد . ومع ذلك فلا نقطع بأنه هو المراد، والتحقيق أن يقال: الله ورسوله أعلم، والتسليم الذي كان عليه السلف أسلم."[١].

٦ – النووي [ت٦٧٦هـ]–رحمه الله– قال:" اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين: أحدهما وهو مذهب معظم السلف أو كلهم: أنه لا يتكلم في معناها، بل يقولون:يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله –تعالى– وعظمته، مع اعتقادنا الجازم أن الله –تعالى– ليس كمثله شيء، وأنه منزه عن التجسم والانتقال والتحيز [٢]في جهة وعن سائر صفات المخلوق وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم، والقول الثاني وهو مذهب معظم المتكلمين أنها تتأول على مايليق بها على حسب مواقعها، وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله بأن يكون عارفاً بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع ذا رياضة في العلم"[٣]، وقال –أيضاً– عند شرحه لحديث (إن الله خلق آدم على صورته)[٤]:" هو من أحاديث الصفات وقد سبق في كتاب الإيمان بيان حكمها واضحاً ومبسوطاً، وأن من العلماء من يمسك عن تأويلها ويقول نؤمن بأنها حق وأن ظاهرها غير مراد ولها معنى يليق بها وهذا مذهب جمهور السلف وهو أحوط وأسلم، والثاني: أنها تتأول على حسب ما يليق بتنزيه الله –تعالى– وأنه ليس كمثله شيء"[٥].

---

(١) المفهم ١/ ٤١٩.

(٢) هذه من الألفاظ الحادثة المجملة، ومذهب السلف فيها عدم إطلاق ألفاظها نفياً وإثباتاً، والاستفصال في معانيها.

(٣) شرح النووي على مسلم ٣/ ١٩.

(٤) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته ح٣٣٢٦، ومسلم في كتاب البر والصلة، باب النهي عن ضرب الوجه ح ٢٦١٢.

(٥) شرح النووي على مسلم ١٦/ ١٦٦.

وقال –أيضاً–:" اختلفوا في آيات الصفات وأخبارها هل يخاض فيها بالتأويل أم لا؟ فقال قائلون:تتأول على ما يليق بها، وهذا أشهر المذهبين للمتكلمين، وقال آخرون: لا تتأول، بل يمسك عن الكلام في معناها ويوكل علمها إلى الله –تعالى–، ويعتقد مع ذلك تنزيه الله –تعالى– وانتفاء صفات الحادث عنه، فيقال مثلاً:نؤمن بأن الرحمن على العرش استوى ولا نعلم حقيقة معنى ذلك والمراد به مع أنا نعتقد أن الله –تعالى– ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[1]، وأنه منزه عن الحلول وسمات الحدوث وهذه طريقة السلف أو جماهيرهم وهي أسلم؛ إذ لا يطالب الإنسان بالخوض في ذلك، فإذا اعتقد التنزيه فلا حاجة إلى الخوض في ذلك والمخاطرة فيما لا ضرورة بل لا حاجة إليه، فإن دعت الحاجة إلى التأويل لرد مبتدع ونحوه تأولوا حينئذ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن العلماء في هذا ."[2].

والملاحظ على هذه النصوص أنها تصف طريقة السلف بالسلامة أو الأسلم لكنها لاتصف طريقة الخلف بالحكمة أو أنها أحكم أو أعلم، ومثل ذلك يشعر بأن هذا الوصف لطريقة الخلف لم يأت إلا متأخراً، بل إن النووي –رحمه الله–ذكر هذين المذهبين أو الطريقتين في أكثر من عشرة مواضع في كتبه ولم يصف في أي واحد منها طريقة الخلف بالحكمة أو بأنها أحكم [3].

سادساً: أول نص تم الوقوف عليه يصف طريقة الخلف على سبيل التقرير بأنها أحكم هو ماذكره علاء الدين عبدالعزيز البخاري [ت٧٣٠هـ] –رحمه الله–في كتابه كشف الأسرار شرح أصول البزدوي حيث قال:" الخلف مع كون هذه الطريقة أسلم وأعم نفعاً عدلوا عنها واشتغلوا بتأويل المتشابه لظهور أهل البدع والأهواء بعد انقراض زمان السلف وتمسكهم بالمتشابهات في إثبات مذاهبهم الباطلة، فاضطر الخلف إلى

---

(١) سورة الشورى:١١.

(٢) المجموع ١/ ٢٥.

(٣) ينظر هذه المواضع في : شرح صحيح مسلم في ثمانية مواضع هي: ٣/ ١٩،٥/ ٢٤، ٦/ ٣٦،١٢/ ٢١١، ١٦/ ١٦٦، ١٦/ ٢٠٤،١٧/ ١٢٩، ١٧/ ١٨٢، وفي المجموع : ١/ ٢٥،١/ ٥٣، ٤/ ٤٧.

إلزامهم وإبطال دلائلهم فاحتاجوا إلى التأويل. ولهذا قيل: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم"[1]، ثم توالت وتوافرت النصوص عند عدد من المصنفين في وصف طريقة الخلف بأنها أحكم أو أعلم أو بهما معاً، وسيأتي ذكر عدد من تلك النصوص في المبحث التالي.

ولكن يمكن من خلال ماسبق القول بأن وصف طريقة الخلف بأنها أحكم أو أعلم لم يظهر ويبرز بشكل واضح وجلي إلا في أواخر القرن السابع وأوائل الثامن، وأن ماسبق ذلك إنما كان ذكراً مجرداً لهذه الطريقة غير مقترن بوصف بالأعلمية أو الأحكمية.

وليس المقصود بما نقل عن علاء الدين البخاري –رحمه الله– أنه أول من قال بهذه العبارة على سبيل التقرير؛ إذ إنه قال:" ولهذا قيل: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم" مما يدل على أنه ليس قوله، وإنما ينقله عمن قاله.

هذه أبرز المراحل التي يمكن من خلالها معرفة النشأة التاريخية لهذه المقالة، وبها يتضح أنه كما كانت تلك الطريقة متأخرة في النشأة عن طريقة السلف فكذلك تأخر وصفها بأنها أحكم أو أعلم، وأن هذا الوصف لم يكن مقترناً بها أثناء نشأتها، ومثل ذلك يبعث على عدد من التساؤلات، منها:

- لمَ تأخر وصف طريقة الخلف بأنها أعلم وأحكم عن نشأتها؟!.
- ما الدافع الحقيقي وراء إعطاء هذه الطريقة تلك الأوصاف؟!.
- هل لتلك الأوصاف دلالة وتأثير على المتلقي أقوى وأكثر من غيرها؟!.

إن الحصول على إجابة شافية لمثل هذه التساؤلات وغيرها سيقود حتماً إلى معرفة المراد الحقيقي من إطلاق تلك المقالة، والمقصود من ورائها.

* * *

---

(١) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ١/ ٥٨.

المبحث الثاني: المراد بهذه المقالة عند القائلين بها.

ليس المقصود في هذا المبحث بيان المراد بطريقة السلف وكذا طريقة الخلف عند القائلين بتلك العبارة، وإنما المقصود بيان السبب الدافع لوصف ماعليه السلف بالسلامة، ووصف ماعليه الخلف بالعلم والحكمة.

إن النصوص التي يبين فيها القائلون بهذه العبارة مرادهم من تلك الأوصاف تعطي عدداً من الدلالات حول هذه المقالة، فمن تلك النصوص:

١– الفخر الرازي [ت٦٠٦هـ]–رحمه الله–:" اعلم أن مذهب العلماء في هذه الآية [١] وأمثالها على وجهين: أحدهما: ترك التعرض إلى بيان المراد، وثانيهما: التعرض إليه، والأول أسلم وإلى الحكمة أقرب، أما أنه أسلم فذلك لأن من قال: أنا لا أتعرض إلى بيان هذا ولا أعرف المراد من هذا، لا يكون حاله إلا حال من يتكلم عند عدم وجوب الكلام أو لا يعلم شيئاً لم يجب عليه أن يعلمه، ..... فمن ترك التعرض إليه لم يترك واجباً، وأما من يتعرض إليه فقد يخطئ فيه فيعتقد خلاف ما هو عليه، فالأول غاية ما يلزمه أنه لا يعلم، والثاني يكاد أن يقع في أن يكون جاهلاً مركباً ، وعدم العلم والجهل المركب كالسكوت والكذب ولا يشك أحد في أن السكوت خير من الكذب، وأما إنه أقرب إلى الحكمة فذلك لأن من يطالع كتاباً صنفه إنسان وكتب له شرحاً، والشارح دون المصنف فالظاهر أنه لا يأتي على جميع ما أتى عليه المصنف، ولهذا كثيراً ما نرى أن الإنسان يورد الإشكالات على المصنف المتقدم ثم يجيء من ينصر كلامه ويقول لم يرد المصنف هذا وإنما أراد كذا وكذا، وإذا كان حال الكتب الحادثة التي تكتب عن علم قاصر كذلك، فما ظنك بالكتاب العزيز الذي فيه كل حكمة، يجوز أن يدعي جاهل أني علمت كل سر في

---

(١) الآيه هي قوله سبحانه وتعالى في سورة السجدة: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ .

هذا الكتاب! وكيف ولو ادعى عالم أني علمت كل سر وكل فائدة يشتمل عليه الكتاب الفلاني يستقبح منه ذلك؟!، فكيف من يدعي أنه علم كل ما في كتاب الله؟ ."[1].

٢ – قول أبو الحسن تقي الدين السبكي [ت٧٥٦هـ] –رحمه الله–:"إنما كانت هذه الطريقة–يعني طريقة السلف– أحسن؛ لأنها أقرب، والشكوك التي ترد عليها أقل، واندفاعها أسهل."[2].

٣ – سعد الدين التفتازاني [ت٧٩٣هـ] –رحمه الله–:" يجب أن يفوض علم النصوص إلى الله تعالى على ما هو دأب السلف، إيثاراً للطريق الأسلم، أو يؤول بتأويلات صحيحة على ما اختاره المتأخرون دفعاً لمطاعن الجاهلين وجذباً لطبع القاصرين، سلوكاً للسبيل الأحكم."[3].

٤ – بدر الدين الزركشي [ت٧٩٤هـ] –رحمه الله–:"قولهم: مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم، فقد يتبادر الذهن إلى أن المراد أقوى في العلم، وإنما المراد أنه أحوج إلى مزيد من العلم واتساع فيه لأجل أبواب التأويل، وإنما كانت طريقة السلف أسلم لأنهم لم يخوضوا فيه.

والخلف خاضوا فيه، وأولوها على ما يليق بجلاله، مع جواز أن يكون المراد غير ما أولوه مما يليق –أيضاً– به هاهنا مثل طريقة السلف أسلم.

ويحتمل أن يقال: طريقة الخلف لما كان فيها دفع إيهام من يتوهم حملاً لا يليق كانت أعلم من تلك.

ورجح بعض مشايخنا طريقة الخلف من جهة أن السلف خاضوا –أيضاً– في بعض، وقالوا: إنا قاطعون بأن الظاهر الذي لا يليق غير مراد، فترك الحمل على ما يجوز أن يكون مراداً مسكوت عن التأويل مع الخوض في بعضه، ونبذ إيهام من لا يرتقي إلى درجة

---

(١) التفسير الكبير ٢٥/ ١٣٦–١٣٧.

(٢) فتاوى أبي الحسن تقي الدين السبكي ٢/ ٣٦٧.

(٣) شرح العقائد النسفية ص٤٤، وينظر: شرح المقاصد ٤/ ٥٠

الفهم عنهم إلى أنهم إنما تركوا ذلك لاعتقادهم أنها لأمر زائد على ما قامت الدلالة القاطعة على إثباته له -تعالى- من الصفات اللائقة وفي ذلك محذور، فطريقة الخلف أعلم وأسلم."[1].

٥- أبو المعالي كمال الدين ابن أبي شريف [ت٩٠٦هـ] -رحمه الله- قال:"اللائق بالعوام سلوك طريق التسليم، واللائق بأهل النظر طريق التأويل لدفع تمسكات المبتدعة حيث ذهبوا إلى مالايقال على الله -تعالى-، فقال: التسليم أسلم للعوام التي لا تحتمل عقولهم دقائق الكلام حتى لو سألوا عن هذه الآيات والأخبار المتشابهة وتكلفوا في طلب تأويلها زجروا عنها، والتأويل لأهل العلم أحكم، والإحكام اعتقاد أن يذهب إلى مالا يليق على الله -تعالى-."[2].

وقال -أيضاً-:" مذهب السلف أسلم فهو أولى بالاتباع كما قال بعض المحققين ، ويكفيك على أنه أولى بالاتباع ذهاب الأئمة الأربعة إليه .

وأما طريقة الخلف فهي أحكم بمعنى:أكثر إحكاماً بكسر الهمزة، أي: إتقاناً لما فيها من إزالة الشبه عن الأفهام، وبعض عبر بأعلم بدل أحكم بمعنى: أن معها زيادة علم لبيان المعنى التفصيلي ."[3].

٦ – زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي[ت٩٢٦هـ] -رحمه الله- قال:"التفويض مذهب السلف وهو أسلم، والتأويل مذهب الخلف وهو أعلم أي: أحوج إلى مزيد علم، وكثيراً ما يقال بدل أعلم: أحكم، أي: أكثر إحكاماً أي: إتقانا، فيؤوّل في الآيات الاستواء بالاستيلاء، والوجه بالذات، واليد بالقدرة."[4].

---

(١) البحر المحيط ٥ /٤١.

(٢) المسامرة شرح المسايرة في علم الكلام لابن أبي شريف ص٣٣.

(٣) نقله عنه أحمد النفراوي الأزهري [ت ١١٢٩هـ] في كتابه الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ص٥٢، وكذلك أحمد العدوي المشهور بالدردير[ت ١١٨٧هـ] في حاشيته على شرح كفاية الطالب الرباني ١/ ١٧٤، ولم أقف عليه في شيء من كتبه المطبوعة.

(٤) غاية الوصول في شرح لب الأصول ص ١٦٣.

٧ – عبدالوهاب الشعراني صاحب الطبقات[ت ٩٧٣هـ]–رحمه الله–قال:" مذهب السلف أسلم وأحكم، إذ المؤول انتقل عن شرح الاستواء الجسماني على العرش المكاني بالتنزيه عنه إلى التشبيه السلطاني الحادث وهو الاستيلاء على المكان فهو انتقال عن التشبيه بمحدث ما إلى التشبيه بمحدث آخر "[١]

٨ – ملا علي قاري الحنفي [ت ١٠١٤هـ] –رحمه الله–: قال "مذهب السلف أسلم وأعلم ومذهب الخلف أحكم." [٢]، وقد شرح بعضهم كلام القاري بقوله:" ظهر ظهوراً لا خفاء معه ولا لبس أن مذهب السلف أسلم أي: لأنهم لم يخوضوا في التأويل، وماسلم إلا لمن سلّم لله ورسوله –صلى الله عليه وسلم– وأعلم: أي لأن ذلك في الحقيقة من كمال ذكائهم، وأحكم: أي أتقن، وفي ذلك رد على من قال بأن مذهب الخلف أعلم. "[٣].

٩– إبراهيم اللقاني المالكي صاحب جوهرة التوحيد[ت١٠٤١هـ] –رحمه الله–قال في شرحه الصغير للجوهرة المسمى (هداية المريد):"معنى كون طريق الخلف أعلم: أنه أحوج إلى مزيد علم، وليس المراد أن أهله أعلم من السلف."[٤].

١٠– كمال الدين البياضي البسنوي الحنفي [ت١٠٩٧هـ] –رحمه الله–قال:"ما اشتهر من أن طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أحكم، وليس لأحد من الفريقين أن يعترض على الآخر، فليس على إطلاقه، بل فيما يظهر تأويله؛ إذ لا إحكام بدونه."[٥].

---

(١) نقله عنه الألوسي في روح المعاني ٢/ ٨٥، من كتاب الدرر المنثورة في بيان زبد العلم المشهورة للشعراني.

(٢) ضوء المعالي شرح بدء الأمالي ص١٠.

(٣) تحفة الأعالي شرح ضوء المعالي ص٣٤، ولم أقف على مؤلف هذا الكتاب، وإنما كتب على طرته: حاشية لبعض المحققين تسمى تحفة الأعالي على شرح العلامة علي بن سلطان محمد القاري المسمى ضوء المعالي على المنظومة المسماة بدء الأمالي في التوحيد للعلامة أبي الحسن سراج الدين علي بن عثمان الأوشي.

(٤) هداية المريد شرح جوهرة التوحيد ص٤٩٢.

(٥) إشارات المرام من كلام الإمام أبي حنيفة النعمان في أصول الدين ص١٦١.

١١– علـي بـن محمـد التميمـي الصفاقـسي المـالكي[ت بعـد ١١١٨هـ] –رحمـه الله– قـال:"هـذا مذهب السـلف وهـو أسـلم لسـلامته من التجاسـر علـى تأويـل المتشـابه الـذي لا يعلم تأويله إلا الله."[١].

١٢ – محمـد بـن محمـد السـنباوي الأزهـري المشـهور بـابن الأمير [ت ١٢٣٢هـ] –رحمـه الله–قـال فـي بيان المـراد بـأحكم:" أحكـم بالنسـبة للقاصرين، وإن كـان مـذهب السـلف أسـلم."[٢].

١٣ – أحمد بن محمد الصاوي المالكي[ت١٢٤١هـ] –رحمـه الله–قـال: "قـول أهـل الفـن: طريقـة الخلف أعلـم وأحكـم؛ لمـا فيهـا مـن مزيـد الإيضاح والـرد علـى الخـصوم. وطريقـة السـلف–ومنهم الأئمة الأربعة– أسـلم؛ للسـلامة من تعيين معنى قد يكـون غير مـراد لـه– تعالى."[٣].

١٤– إبـراهيم بـن محمـد البـاجوري والمشـهور بـالبيجوري [ت ١٢٧٦هـ] قـال:"وطريقـة الخلف أعلم وأحكم، لما فيها من مزيد الإيضاح والرد على الخصوم، وهي الأرجح، ولـذلك قدمها المصنف، وطريقة السـلف أسلم: لما فيها من السـلامة من تعيين معنـى قـد يكـون غير مراد له –تعالى–. "[٤].

١٥– محمود محمد خطاب السبكي [ت ١٣٥٢هـ]" مذهب السلف أسـلم ، لأنـه يحتمـل أن الله –عز وجل– أراد معنى في الآية غير ما فسرها به الخلف .

ووجه صحة مذهب الخلف أنهم فسروا الآية بما يدل عليه اللفظ العربى . "[٥].

١٦ – محمد الطاهر بن عاشـور [ت ١٣٩٣هـ] تحدث عـن ذلك في موضعين فقال في تفسيره:" رأي فريق منهم الإيمان بها، علـى إبهامها وإجمالها، وتفويض العلم بكنـه

---

(١) تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد ص٦٤.

(٢) حاشية ابن الأمير على إتحاف المريد ص١٨١.

(٣) شرح الصاوي على جوهرة التوحيد ص٢١٦.

(٤) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد ص١٥٦.

(٥) الدين الخالص أو إرشاد الخلق إلى دين الحق ١/ ٢٧.

المراد منها إلى الله -تعالى-، وهذه طريقة سلف علمائنا، قبل ظهور شكوك الملحدين أو المتعلمين، وذلك في عصر الصحابة والتابعين وبعض عصر تابعيهم، ويعبر عنها بطريقة السلف، ويقولون: طريقة السلف أسلم، أي أشد سلامة لهم من أن يتأولوا تأويلات لا يدرى مدى ما تفضي إليه من أمور لا تليق بجلال الله -تعالى- ولا تتسق مع ما شرعه للناس من الشرائع، مع ما رأوا من اقتناع أهل عصرهم بطريقتهم، وانصرافهم عن التعمق في طلب التأويل.

وكان رأي جمهور من جاء بعد عصر السلف تأويلها بمعان من طرائق استعمال الكلام العربي البليغ من مجاز، واستعارة، وتمثيل، مع وجود الداعي إلى التأويل، وهو تعطش العلماء الذين اعتادوا التفكر والنظر وفهم الجمع بين أدلة القرآن والسنة، ويعبر عن هذه الطريقة بطريقة الخلف، ويقولون: طريقة الخلف أعلم، أي أنسب بقواعد العلم وأقوى في تحصيل العلم لجدال الملحدين، والمقنع لمن يتطلبون الحقائق من المتعلمين، وقد يصفونها بأنها أحكم أي أشد إحكاماً؛ لأنها تقنع أصحاب الأغراض كلهم. وقد وقع هذان الوصفان في كلام المفسرين وعلماء الأصول، ولم أقف على تعيين أول من صدر عنه، وقد تعرض الشيخ ابن تيمية في "العقيدة الحموية" إلى رد هذين الوصفين ولم ينسبهما إلى قائل.

والموصوف بأسلم وبأعلم الطريقة لا أهلها؛ فإن أهل الطريقتين من أئمة العلم، وممن سلموا في دينهم من الفتن.

وليس في وصف هذه الطريقة، بأنها أعلم أو أحكم، غضاضة من الطريقة الأولى؛ لأن العصور الذين درجوا على الطريقة الأولى، فيهم من لا تخفى عليهم محاملها بسبب ذوقهم العربي، وهديهم النبوي، وفيهم من لا يعير البحث عنها جانباً من همته، مثل سائر العامة. فلا جرم كان طي البحث عن تفصيلها أسلم للعموم، وكان تفصيلها بعد ذلك أعلم لمن جاء بعدهم، بحيث لو لم يؤولوها به لأوسعوا للمتطلعين إلى بيانها مجالاً للشك أو الإلحاد، أو ضيق الصدر في الاعتقاد."[1].

---

(١) التحرير والتنوير٣-١٦٦-١٦٧.

وقال في كتاب آخر:" قال بعض العلماء: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم، ومعنى هذا الكلام فيما أفهم أنا أن السلف أرشدوا إلى تطلب السلامة من الخوض في مثله خشية قصور الأفهام والتورط في الشك، فلما لم ينصع الناس إلى نصحهم وأبوا إلا السؤال وإدخال الشك تعين سلوك طريقة الخلف فهي أعلم أي: أدخل في العلم، أي: أكثر علماً، لأن بيان التأويل وتفصيله يكثر فيه الاحتياج إلى الاستدلال بالعلم والقواعد."[١].

هذه بعض النصوص لبعض القائلين بهذه المقالة، والمتأمل لتلك النصوص يتضح له جملة من الأمور، منها:

- القائلون بهذه المقالة غير متفقين على مقصود واحد لإطلاق مثل تلك الأوصاف.
- ربما ينقل بعضهم في موضع واحد الخلاف في أي الأوصاف الذي يطلق على طريقة السلف، وأيّها يطلق على طريقة الخلف كما هو في النقل عن الزركشي.
- يرى بعضهم أن طريقة السلف إلى الحكمة أقرب [٢]، ويرى آخرون أن طريقة السلف أعلم[٣]، مع اتفاقهم جميعاً على أنها أسلم، وحينئذ فقد اجتمعت الأوصاف الثلاثة كلها في طريقة السلف فتكون أسلم وأعلم وأحكم.
- لم يتفقوا في تحديد السلامة التي يوصف بها السلف وطريقتهم، فمنهم من يرى وصفهم بالسلامة لعدم تجاسرهم على التأويل[٤]، وآخرون لعدم تحديدهم معنى[٥]، وربما كان المقصود بالسلامة عند آخرين لأنها الأنسب للعوام[٦].

---

(١) تحقيقات وأنظار في الكتاب والسنة لابن عاشور ص١٢.

(٢) كما هو قول الرازي السابق

(٣) كما صرّح به ملا علي قاري.

(٤) ينظر : تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد ص٦٤.

(٥) ينظر : شرح الصاوي على جوهرة التوحيد ص٢١٦.

(٦) ينظر : المسامرة شرح المسايرة في علم الكلام لابن أبي شريف ص٣٣.

• يرى بعضهم أن وصف طريقة السلف بالسلامة أو أنها أسلم إنما لتركهم التأويل[1]، بينما يصرّح آخرون بأن السلف قد ذهبوا إلى التأويل، وهذا دليل على عدم اتفاقهم على المعنى الذي لأجله أطلق هذا الوصف.

• وصف طريقة الخلف بأنها أعلم ليس محل اتفاق بينهم.

• اختلفوا في المراد بأعلم، وهل المراد أن فيها زيادة علم[2]، أو أنها بحاجة إلى مزيد علم[3]؟! ولايخفى الفرق بين الأمرين.

• وصف طريقة الخلف بأنها "أحكم"لم يرتض بعضهم أن يكون على إطلاقه[4]، بل لابد من تقييده في الأمور التي ظاهرها يستلزم التأويل عندهم.

• انفرد أحدهم بالقول أن طريقة الخلف أسلم وأعلم[5]، وهذا خلاف ما اتفق عليهم أكثرهم بأن الأسلم إنما هي طريقة السلف.

• يرى بعضهم أن تلك الأوصاف إنما هي متجهة إلى الطريقة لا إلى أصحابها[6]، وعند التحقيق فإن وصف الطريقة بأي وصف فإنه سيعود حتماً على أصحابها؛ إذ ما الفرق في هذه المسألة بين أن يكون الوصف عائداً إلى الطريقة أو أصحابها من حيث النتيجة؟!.

هذه بعض الدلالات التي يتضح من خلالها أن القائلين بهذه المقالة لم يكن بينهم اتفاق على صيغة محددة في إطلاقاتهم لتلك الأوصاف، كما إنهم غير متفقين –أيضاً– على دلالة واحدة ومعنى معين لها.

(١) ينظر : تحفة الأعالي شرح ضوء المعالي ص٣٤.

(٢) ينظر : الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ص٥٢.

(٣) ينظر : غاية الوصول في شرح لب الأصول ص ١٦٣.

(٤) إشارات المرام من كلام الإمام أبي حنيفة النعمان في أصول الدين ص١٦١.

(٥) ينظر : ضوء المعالي شرح بدء الأمالي ص١٠.

(٦) ينظر : التحرير والتنوير٣ /١٦٧.

ويحسن التنبيه على أن ما جاء في بعض النسخ المطبوعة للفتوى الحموية من زيادة في كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– ونصّه: "وإن كانت هذه العبارة إذا صدرت من بعض العلماء قد يعني بها معنى صحيحاً"[١] قد نبّه محقق كتاب الفتوى الحموية الكبرى إلى أن الذي يترجح أن هذه الزيادة ليست من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–، وأنها أقحمت عمداً أو سهواً[٢].

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– بعض المعاني والأسباب التي أدت إلى إطلاق هذه المقالة لعل من المناسب ذكرها هنا، وتأجيل ما ذكره في مناقشتها إلى المبحث التالي.

فمن ذلك قوله –رحمه الله–: " معنى قول بعض الناس طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أحزم [٣] وأحكم؛ لأن طريقة أهل التأويل فيها مخاطر بالإخبار عن مراد الله بالظن، الذي يجوز أن يكون صواباً ويجوز أن يكون خطأ، وذلك قول عليه بما لا يعلم،

---

(١) مجموع الفتاوى ٥ / ٩.

(٢) ينظر: الفتوى الحموية الكبرى ص١٨٧ حاشية ١، وقد ظن الشيخ محمد أمان الجامي –رحمه الله– أن الذي يقصده المحقق في ترجيحه هو المقالة كلها حيث قال معلقاً على مقالة طريقة (السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم): " ذكرت هذه العبارة في الحموية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، فيرى بعض المعاصرين السلفيين أنها مدسوسة في بعض نسخ الكتاب بدليل عدم وجودها في بعض النسخ منه، كالنسخة التي نقلها ابن عبد الهادي في ترجمة ابن تيمية (العقود الدرية) فلتبحث، وإن كان شيخ الإسلام إنما ذكرها ليناقشها فيردها لا ليثبتها." الصفات الإلهية ص٣٦٩ حاشية ٢، والذي يراه المحقق –وهو د. حمد التويجري– هذه الزيادة لا المقالة نفسها لأن ابن عبدالهادي ذكر المقالة في العقود الدرية ص٦٨.

(٣) ذكر شيخ الإسلام –رحمه الله– مثالاً يدل على الحزم والإحكام بعد هذه العبارة فقال: " صار في المثال بمنزلة قوم من المسلمين بلغهم أن العدو قاصدهم، وبيت المال خال، فهل يسوغ أن يجمع من أموالهم ما يبني به سورهم لحفظهم من العدو إلى لحوق الذرى، واندفاع العدو بشدة البرد المخاطرة بأخذ الأموال بغير طيب نفوس أصحابها، وفيه إحكام الحفظ للنفوس وباقي الأموال، والحزم بضبط الدين عن الانحلال." جامع المسائل ٥ / ٩٠.

والأصل تحريم القول عليه بالظن، وكان تركها أسلم. وفي طريقة أهل التأويل حسم مواد الاعتقادات الفاسدة والشبهات الواردة، فكانت أحزم وأحكم."[1].

وقال –أيضاً–" من قال من النفاة: ((إن طريقة الخلف أعلم وأحكم، وطريقة السلف أسلم)) لأنه ظن أن طريقة الخلف فيها معرفة النفي، الذي هو عنده الحق، وفيها طلب التأويل لمعاني نصوص الإثبات، فكان في هذه عندهم علم بمعقول، وتأويل لمنقول، ليس في الطريقة التي ظنها طريقة السلف، وكان فيه –أيضاً– رد على من يتمسك بمدلول النصوص، وهذا عنده من إحكام تلك الطريق.

ومذهب السلف عنده عدم النظر في فهم النصوص، لتعارض الاحتمالات، وهذا عنده أسلم، لأنه إذا كان اللفظ يحتمل عدة معان، فتفسيره ببعضها دون بعض فيه مخاطرة، وفي الإعراض عن ذلك سلامة من هذه المخاطرة."[2].

وقال –أيضاً–:" هؤلاء المبتدعة الذين يفضّلون طريقة الخلف على طريقة السلف إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾[3]، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات."[4].

* * *

(١) جامع المسائل ٥ / ٩٠.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٥ /٣٧٨.

(٣) البقرة:٧٨.

(٤) الفتوى الحموية الكبرى ص ١٨٨.

المبحث الثالث: مناقشة هذه المقالة، والرد عليها.

ناقش هذه المقالة عدد من علماء السلف، وبيّنوا مااشتملت عليه من أخطاء، وقد تنوعت مسالكهم في مناقشتهم لها، والرد عليها، فبعضهم نظر إلى ما اشتمل عليه لفظها من تناقض ظاهر، وآخرون نظروا إلى ما تضمنته من معان باطلة، وكشف فريق عن فسادها بالنظر إلى أمور خارجة عن ذات المقالة، وذلك كله دال على أن تلك المقالة واضحة البطلان، بيّنة الفساد، وقد يكون من المناسب ذكر نصوص العلماء في بيان بطلانها، ومن ثم بيان ما تضمنته تلك النصوص من أوجه البطلان، فمن هؤلاء العلماء[1]:

١- شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-وهو من أكثر العلماء مناقشة لهذه المقالة، وكشفاً لباطلها وزيفها، حيث ناقشها في أكثر من موضع، وبيّن بطلانها بأكثر من وجه، فمن ذلك:

أ- ما جاء في الفتوى الحموية حيث ناقشها نقاشاً مفصلاً فقال: " ولا يجوز -أيضاً- أن يكون الخالفون أعلم من السالفين كما يقوله بعض الأغبياء ممن لم يقدر قدر السلف، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها من أن"طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم" فإن هؤلاء المبتدعة الذين يفضّلون طريقة الخلف على طريقة السلف إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال فيهم:

---

(١) اقتصرت على نصوص العلماء التي بيّنت فساد هذه المقالة وكان في مقالتهم شيء من عدم التكرار لمن قبله؛ إذ إن كثيراً من المتأخرين ينقل نص كلام شيخ الإسلام أو معناه، وينظر في مثل ذلك : الصواعق المرسلة لابن القيم ٣/١١٣٣، والعقود الدرية ص٨٧، والكواكب الدرية لمرعي الكرمي ص١٠٢، والدرر السنية ١/٥٠٥-٥٠٦، ٣/١٥٨،١٢٥،٤٠، والتوضيح عن توحيد الخلاق ص٦٤، وفتح البيان في مقاصد القرآن لصديق حسن خان ٩/٣٢٩، وجلاء العينين ص٤٦٥، وغاية الأماني في الرد على النبهاني ٢/٢٢٢، والكشف المبدي ٢١٣، ومحاسن التأويل للقاسمي ٢/٢٨٠، وإعانة المستفيد ٢/٢٨٣. .

﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾[1]، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات.

فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف.

وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص للشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين، فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر. وكان مع ذلك لا بد للنصوص من معنًى. بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى. وهي التي يسمونها طريقة السلف. وبين صرف اللفظ إلى معان بنوع تكلف. وهي التي يسمونها طريقة الخلف. فصار هذا الباطل مركبًا من فساد العقل والكفر بالسمع، فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات وهي شبهات، والسمع حرفوا فيه الكلام عن مواضعه.

فلما انبنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين كانت النتيجة: استجهال السابقين الأولين، واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قومًا أميين، بمنزلة الصالحين من العامة، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله.

ثم هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة، بل في غاية الضلالة. كيف يكون هؤلاء المتأخرون لا سيما والإشارة بالخلف إلى ضرب من المتكلمين. الذين كثر في باب الدين اضطرابهم، وغلظ عن معرفة الله حجابهم، وأخبر الواقف على نهايات إقدامهم بما انتهى إليه من مرامهم."[2] ثم نقل بعض الأشعار والنصوص عن بعض علماء الكلام الدالة على حيرتهم، ثم قال:" كيف يكون هؤلاء المحجوبون المنقوصون المسبوقون الحيارى المتهوكون: أعلم بالله وأسمائه وصفاته، وأحكم في باب آياته وذاته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، من ورثة

---

(١) البقرة:٧٨.

(٢) الفتوى الحموية الكبرى ص ١٨٥–١٩١.

الأنبياء وخلفاء الرسل، وأعلام الهدى ومصابيح الدجى، الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء، فضلاً عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم ، وأحاطوا من حقائق المعارف، وبواطن الحقائق، بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة.

ثم كيف يكون خير قرون الأمة، أنقص في العلم والحكمة -لا سيما العلم بالله وأحكام آياته وأسمائه - من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟ أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان، وورثة المجوس والمشركين، وضلال اليهود والنصارى والصابئين وأشكالهم وأشباههم؛ أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان؟!."[1].

ب – قال في درء التعارض مبيّناً فساد هذه المقالة:" لو كان قد بيّن وتبين لهذا وأمثاله أن طريقة السلف إنما هي إثبات ما دلت عليه النصوص من الصفات، وفهم ما دلت عليه، وتدبره وعقله، وإبطال طريقة النفاة، وبيان مخالفتها لصريح المعقول وصحيح المنقول– علم أن طريقة السلف أعلم وأحكم وأسلم، وأهدى إلى الطريق الأقوم، وأنها تتضمن تصديق الرسول فيما أخبر به، وفهم ذلك ومعرفته، وأن ذلك هو الذي يدل عليه صريح المعقول، ولا يناقض ذلك إلا ما هو باطل وكذب، وأن طريقة النفاة المنافية لما أخبر به الرسول طريقة باطلة شرعاً وعقلاً، وأن من جعل طريقة السلف عدم العلم بمعاني الآيات، وعدم إثبات ما تضمنته من الصفات، فقد قال غير الحق: إما عمداً وإما خطأ، كما أن من قال على الرسول: إنه لم يبعث بإثبات الصفات، بل بعث بقول النفاة، كان مفترياً عليه."[2].

ج – ناقشها في مجموع الفتاوى بقوله:" يجعلون إخوانهم المتأخرين أحذق وأعلم من السلف ويقولون: " طريقة السلف أسلم وطريقة هؤلاء أعلم وأحكم " فيصفون إخوانهم بالفضيلة في العلم والبيان والتحقيق والعرفان والسلف بالنقص في ذلك والتقصير فيه أو الخطأ والجهل. وغايتهم عندهم: أن يقيموا أعذارهم في التقصير

---

(١) المصدر السابق ١٩٦–٢٠٠.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٥ / ٣٧٨–٣٧٩.

والتفريط. ولاريب أن هذا شعبة من الرفض فإنه وإن لم يكن تكفيرا للسلف – كما يقوله من يقوله من الرافضة والخوارج – ولا تفسيقاً لهم – كما يقوله من يقوله من المعتزلة والزيدية وغيرهم – كان تجهيلاً لهم، وتخطئة وتضليلاً ونسبة لهم إلى الذنوب والمعاصي وإن لم يكن فسقاً، فزعماً أن أهل القرون المفضولة في الشريعة أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة. ومن المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسنة وما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف: أن خير قرون هذه الأمة – في الأعمال والأقوال والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة أن خيرها القرن الأول ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم كما ثبت ذلك عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ،من غير وجه وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة: من علم وعمل وإيمان وعقل ودين وبيان وعبادة وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل. هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام وأضله الله على علم"[1].

٢ – الحافظ ابن رجب [ت ٧٩٥هـ]–رحمه الله– قال في تقريع من يعتقد أن المتأخرين أعلم من المتقدمين:" قد ابتلينا بجهلة من الناس يعتقدون في بعض من توسع في القول من المتأخرين أنَّه أعلم ممن تقدم، فمنهم من يظن في شخص أنَّه أعلم من كل من تقدم من الصحابة ومن بعدهم؛ لكثرة بيانه ومقاله، ومنهم من يقول: هو أعلم من الفقهاء المشهورين المتبوعين، وهذا يلزم منه ما قبله؛ لأنّ هؤلاء الفقهاء المشهورين المتبوعين أكثر قولاً ممن كان قبلهم، فإذا كان من بعدهم أعلم منهم لاتساع قوله كان أعلم ممن كان أقل منهم قولاً بطريق الأولى، كالثوري والأوزاعي والليث وابن المبارك وطبقتهم، وممن قبلهم من التابعين والصحابة أيضاً؛ فإن هؤلاء كلهم أقل كلاماً ممن جاء بعدهم.

وهذا تنقص عظيم بالسلف الصالح، وإساءة ظن بهم، ونسبته لهم إِلَى الجهل وقصور العِلْم"[2].

---

(١) مجموع الفتاوى ٤ /١٥٧.

(٢) فضل علم السلف على علم الخلف ضمن مجموع رسائل ابن رجب ٣ / ٢٢.

وقال –أيضاً–:"ما حدث بعدهم من التوسع لا خير في كثير منه، إلا أن يكون شرحًا لكلام يتعلق من كلامهم.

وأما ما كان مخالفًا لكلامهم فأكثره باطل أو لا منفعة فيه، وفي كلامهم في ذلك كفاية وزيادة فلا يوجد في كلام من بعدهم من حق إلا وهو في كلامهم"[1].

٣ – علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي[ت ٧٩٢هـ] قال في شرح العقيدة الطحاوية" شرح الطحاوية صار كلام المتأخرين كثيرا، قليل البركة، بخلاف كلام المتقدمين، فإنه قليل، كثير البركة، لا كما يقوله ضلال المتكلمين وجهلتهم: إن طريقة القوم أسلم، وإن طريقتنا أحكم وأعلم! ولا كما يقوله من لم يقدرهم من المنتسبين إلى الفقه: إنهم لم يتفرغوا لاستنباط الفقه وضبط قواعده وأحكامه اشتغالا منهم بغيره! والمتأخرون تفرغوا لذلك، فهم أفقه!!

فكل هؤلاء محجوبون عن معرفة مقادير السلف، وعمق علومهم، وقلة تكلفهم، وكمال بصائرهم. وتالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف التي كانت همة القوم مراعاة أصولها، وضبط قواعدها، وشد معاقدها، وهممهم مشمرة إلى المطالب العالية في كل شيء. فالمتأخرون في شأن، والقوم في شأن آخر، وقد جعل الله لكل شيء قدرا." [2].

٤ – ابن الوزير اليماني [ت٨٤٠هـ]–رحمه الله– قال مبيّناً سبب ضلال من انحرف عن طريقة السلف:" الفريقان المشبهة والمعطلة إنما أتوا من تعاطي علم ما لا يعلمون، ولو أنهم سلكوا مسالك السلف في الإيمان بما ورد من غير تشبيه لسلموا، فقد أجمعوا على أن طريقة السلف أسلم، ولكنهم ادعوا أن طريقة الخلف أعلم، فطلبوا العلم من غير مظانه، بل طلبوا علم ما لا يُعلم، فتعارضت أنظارهم العقلية وعارض بعضهم بعضاً في الأدلة السمعية، فالمشبهة ينسبون خصومهم إلى رد آيات الصفات ويدّعون فيها ما ليس من التشبيه، والمعطلة ينسبون خصومهم وسائر أئمة الإسلام جميعاً إلى التشبيه

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٢٢.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ٢٥/١.

ويدّعون في تفسيره ما لا تقوم عليه حجة، والكل حرموا طريق الجمع بين الآيات والآثار، والاقتداء بالسلف الأخيار، والاقتصار على جليات الأبصار وصحاح الآثار."[1].

٥ – الحافظ ابن حجر العسقلاني [ت٨٥٢هـ] –رحمه الله–حيث نقل عن بعض العلماء ولم يصرّح باسمه فقال " وقال غيره: قول من قال: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم ليس بمستقيم؛ لأنه ظن أن طريقة السلف مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه في ذلك، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات، فجمع هذا القائل بين الجهل بطريقة السلف والدعوى في طريقة الخلف، وليس الأمر كما ظن بل السلف في غاية المعرفة بما يليق بالله –تعالى–، وفي غاية التعظيم له والخضوع لأمره والتسليم لمراده، وليس من سلك طريق الخلف واثقاً بأن الذي يتأوله هو المراد، ولا يمكنه القطع بصحة تأويله "[2].

٦ – مرعي بن يوسف الكرمي [ت١٠٣٣هـ] –رحمه الله–قال:"مذهب السلف أسلم، ودع ما قيل من أن مذهب الخلف أعلم فإنه من زخرف الأقاويل وتحسين الأباطيل، فإن أولئك قد شاهدوا الرسول والتنزيل، وهم أدرى بما نزل به الأمين جبريل."[3].

٧ – برهان الدين إبراهيم الكردي الكوراني [ت١١٠١هـ] قال في كتابه قصد السبيل: "مذهب السلف كما هو الأسهل والأسلم كذلك هو الأتقن والأحكم؛ إذ لاخلل فيه ولاخطر أصلاً، أما صاحب التأويل بمجرد النظر الفكري فهو على خطر لأنه ليس على يقين بأنه أصاب لبقاء الاحتمال عنده إن كان حاذقاً منصفاً، فالأولى بالناصح نفسه أن لا يسلك طريق التأويل بمجرد النظر العقلي فإن الأمر وراء طور العقل، وفوق حده الذي حدّه الله له"[4].

٨ – شمس الدين محمد السفاريني [ت١١٨٨هـ]–رحمه الله–قال في شرحه للعقيدة السفارينية:" من لم يقتف طريقة السلف الصالح، لم يربح ويغنم، فعلى العاقل

---

(١) إيثار الحق على الخلق ص ٩٣.

(٢) فتح الباري ١٣/ ٣٥٢، وقد نقله عنه الزبيدي في إتحاف السادة المتقين ٢/١١٢، وهذا هو معنى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية–رحمه الله– الذي سبق ذكره عنه في الحموية.

(٣) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات ص ٤٦.

(٤) قصد السبيل، لوحة ٢٥٧، وينظر لوحة ٢٦٨.

أن يتبع طريقة أهل الأثر، فإنها أسلم، ودع عنك ما قيل من أن مذهب الخلف أعلم، فإنها من النزعات الفلسفية، والزخارف البدعية، والأحداس النفسية، والوساوس الجهمية، والتحذلقات الزندقية. فأين علم زيد وعمرو ممن شاهد الرسول وعاين الأمر؟ ومن ثم قلنا ((ألم تر اختلاف أصحاب النظر)) ، يعني نظار المتكلمة من سائر الفرق والطوائف، ورد بعضهم على بعض، وتضليل بعضهم بعضا، (فيه) أي في نظرهم الذي يزعم كل فريق منهم أنه هو العلم الحق والقول الصدق، فيأتي غير ذلك الفريق، فينقضه ويرمي صاحبه بالزندقة والتحميق، فكل فرقة من المتأولين تخطئ الأخرى، وتزعم أن ما اهتدت إليه بعقلها أحق وأحرى، فترد ما زعمت تلك أنه برهان، فتجيء الأخرى فتبرهن على بطلانه، وتزعم أنه هذيان، وتعتقد أن الذي زخرفته هو حق اليقين، فتأتي فرقة أخرى فتزعم أنه من وحي الشياطين، فكل من طالع كتب أهل الكلام والمتصوفة، علم ما في قولهم من الهذرمة والزخرفة."[1].

٩ – محمد بن علي الشوكاني [ت ١٢٥٠هـ] –رحمه الله– قال مبيّناً الأعلمية التي حصلت للخلف:" هم متفقون فيما بينهم على أن طريق السلف أسلم ولكن زعموا أن طريق الخلف أعلم، فكان غاية ما ظفروا به من هذه الأعلمية لطريق الخلف أن تمنى محققوهم وأذكياؤهم في آخر أمرهم دين العجائز وقالوا هنيئاً للعامة، فتدبر هذه الأعلمية التي حاصلها أن يهنى من ظفر بها للجاهل الجهل البسيط، ويتمنى أنه في عدادهم وممن يدين بدينهم ويمشي على طريقهم، فإن هذا ينادي بأعلى صوت ويدل بأوضح دلالة على أن هذه الأعلمية التي طلبوها الجهل خير منها بكثير، فما ظنك بعلم يقر صاحبه على نفسه أن الجهل خير منه وينتهي عند البلوغ إلى غايته والوصول إلى نهايته أن يكون جاهلاً به عاطلاً عنه. ففي هذا عبرة للمعتبرين وآية بينة للناظرين، فهلا عملوا على جهل هذه المعارف التي دخلوا فيها بادئ بَدْء، وسلموا من تبعاتها وأراحوا أنفسهم من تعبها .... وربحوا الخلوص من هذا التمني والسلامة من هذه التهنئة للعامة، فإن العاقل لا يتمنى رتبة مثل رتبته أو دونها ولا يهنى لمن هو دونه أو مثله، ولا يكون ذلك إلا لمن رتبته أرفع من رتبته ومكانه أعلى من مكانه.

---

(١) لوامع الأنوار البهية ١/ ١٠٣–١٠٤.

فيا لله العجب! من علم يكون الجهل البسيط أعلى رتبة منه وأفضل مقدارا بالنسبة إليه، وهل سمع السامعون مثل هذه الغريبة أو نقل الناقلون ما يماثلها أو يشابهها؟!"[١].

١٠- محمد رشيد رضا [ت ١٣٥٤هـ]قال:" كنا عند الابتداء بالاشتغال بعلم الكلام نرى في الكتب خلاف الحنابلة فنحسب أنهم قوم جمدوا على ظواهر النقول ما فهموها حق فهمها، ولا عرفوا حقائق العلوم وطابقوا بين النقل وبينها، وأن كتب الأشاعرة هي وحدها منبع الدين وطريق اليقين، ثم اطلعنا على كتب القوم؛ فإذا هي الكتب التي تجلّي للمسلمين طريقة السلف المثلى، وتورد الناس موردهم الأحلى، وإذا بقارئها يشعر ببشاشة الإيمان، ويحس بسريان برد الإيقان؛ وإذا الفرق بينها وبين كتب الأشاعرة كالفرق بين من يمشي على الصراط السوي، ومن يسبح في بحر لجي، تتدافعه أمواج الشكوك الفلسفية، وتتجاذبه تيارات المباحث النظرية، وقد ظهر لي إذ تبينت أن مذهب

السلف الصالح أسلم وأعلم وأحكم أن هذا من دلائل صدق النبي-صلى الله عليه وسلم-؛ لأن المسلمين بعد أن نظروا في فلسفة الحكماء الإلهيين، وخاضوا في جميع علوم الأولين، لم يأتوا بشيء في توثيق عقد الإيمان، ولا بالوصول إلى الحق بالبرهان، إلا بدون ما جاء به القرآن، ولو كان هذا القرآن من وضع البشر لارتقوا عنه بعد خروجهم من الأمية وتوغلهم في العلوم العقلية من رياضية وطبيعية وفلسفية."[٢].

١١- الشيخ محمد الأمين الشنقيطي[ت١٣٩٧هـ]-رحمه الله-حيث قال:" إن مذهب السلف أسلم وأحكم وأعلم، وقولهم: مذهب السلف أسلم؛ إقرار منهم بذلك؛ لأن لفظ أسلم: صيغة تفضيل من السلامة، وما كان يفضل غيره ويفوقه في السلامة فهو أحكم وأعلم. وبه يظهر أن قولهم: ومذهب الخلف أحكم وأعلم: ليس بصحيح بل الأحكم الأعلم هو الأسلم كما لا يخفى"[٣].

---

(١) التحف في مذاهب السلف ص٢٨-٢٩.

(٢) مجلة المنار ٨/ ٦١٤.

(٣) آداب البحث والمناظرة ص١٣٦.

وقال –أيضاً–:" وصفوا مذهب السلف بأنه أسلم، وهي صيغة تفضيل، من السلامة. وما كان يفوق غيره، ويفضله في السلامة فلا شك أنه أعلم منه وأحكم"[1].

١٢ – الشيخ محمد أمان الجامي[ت١٤١٦هـ]–رحمه الله–:" يردد بعض السذج العبارة التقليدية الموروثة: "طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم" ، ولست أدري من أول من قال هذه العبارة؟ وما الدافع إليها؟ وما القصد منها؟! وهي عبارة غير محررة علمياً، لأنه ليس بمعقول علمياً ولا بمستساغ عقلاً أن تتوافر السلامة بكثرة في الجانب الذي يكون فيه العلم ناقصاً، ومقدار الجهل مرتفعاً، أخذاً من مفهوم العبارة بينما يتوافر العلم والحكمة في الجانب الذي ليست السلامة فيه بالمستوى المطلوب، بل دون ذلك، فليعُد النظر في العبارة أصحابها لعل الله يفتح عليهم ويلهمهم الرشد من جديد.

وإنما الوضع السليم أن تتوافر السلامة حيث يوجد العلم والحكمة، لأن السلامة أثر من آثار العلم والحكمة، فحيث لا يوجد العلم لا توجد السلامة، بل إذا ضعف العلم ضعفت السلامة ولا محالة"[2].

١٣ – الشيخ محمد بن عثيمين [ت١٤٢١هـ]–رحمه الله–ناقش هذه المقالة في أكثر من موضع، منها:

أ – في فتح رب البرية بتلخيص الحموية حيث قال:" قول هذا الغبي يتضمن حقّاً وباطلاً: فأما الحقّ فقوله: "إن مذهب السلف أسلم" وأما الباطل فقوله: "إن مذهب الخلف أعلم وأحكم" وبيان بطلانه من وجوه:

الوجه الأول – أنه يُناقض قوله: "إن طريقة السلف أسلم"؛ فإن كون طريقة السلف أسلم من لوازم كونها أعلم وأحكم، إذ لا سلامة إلا بالعلم والحكمة، العلم بأسباب السلامة، والحكمة في سلوك تلك الأسباب، وبهذا يتبين أن طريقة السلف أسلم، وأعلم، وأحكم، وهو لازم لهذا الغبي لزوماً لا محيد عنه." [3]، ثم ذكر الوجه الثاني وهو عام، ثم قال:" الوجه الثالث: اعتقاده أن طريقة السلف مجرد الإيمان بألفاظ النصوص

---

(١) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص٤٦–٤٧.

(٢) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية ص ٣٦٩–٣٧٠.

(٣) فتح رب البرية بتلخيص الحموية ص ٢٥.

بغير إثبات معناها، اعتقاد باطل كذب على السلف؛ فإن السلف أعلم الأمة بنصوص الصفات لفظاً ومعنى، وأبلغهم في إثبات معانيها اللائقة بالله تعالى على حسب مراد الله ورسوله."[1].

ب – في شرح العقيدة الواسطية:" هذه الكلمة من أكذب ما يكون نطقاً ومدلولاً، "طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم"، كيف تكون أعلم وأحكم وتلك أسلم؟! لا يوجد سلامة بدون علم وحكمة أبداً! فالذي لا يدري عن الطريق، لا يسلم، لأنه ليس معه علم، لو كان معه علم وحكمة، لسلم، فلا سلامة إلا بعلم وحكمة.

إذا قلت: إن طريقة السلف أسلم، لزم أن تقول: هي أعلم وأحكم وإلا لكنت متناقضاً."[2].

ج – في شرح العقيدة السفارينية حيث قال:" أطلق بعض هؤلاء العلماء القول بأن طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم، وهذا القول فيه حق وباطل.

فقولهم: إنها أسلم صحيح، لكن ليس على الوجه الذي أرادوه، ولو كان مذهب السلف هو الوجه الذي أرادوه لم يكن أسلم، بل كان أجهل، لأن مذهباً يقول: أنا أقرأ آيات الصفات وأحاديثها ولا أعرف معناها، أين السلامة؟! فإذا لم تعرف المعنى وتثبته فأنت غير سالم، لكنهم قالوا: إن قول الإنسان: (لا أدري) هذه سلامة.

وقولهم في طريقة الخلف: إنها أعلم وأحكم؛ فأعلم لأنهم يثبتون معنى؛ وأحكم لأنهم قالوا: إن من المحال أن ينزل الله علينا كتاباً في أعظم ما نحتاج إليه ثم لا يكون له معنى معلوم، فلو قال إنسان: عن آيات الصفات وأحاديثها ليس لها معنى أو ليس معناها معلوماً، لكان هذا مناقضاً للحكمة.

ولهذا قالوا: طريقة الخلف أعلم وأحكم، وقد بينا أن هذه المقولة باطلة متناقضة، وقد كذبوا بذلك على السلف فيما فهموا من مذهبهم."[3].

---

(1) المصدر السابق ص٢٧.

(٢) شرح العقيدة الواسطية ص ٩٥.

(٣) شرح العقيدة السفارينية ١/ ٢٩٤.

د – في القول المفيد على كتاب التوحيد "من قال: إن طريقتهم أعلم وأحكم، فقد ضل. ومن المشهور عندهم قولهم: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم، وهذا القول على ما فيه من التناقض قد يوصل إلى الكفر، فهو:

أولاً: فيه تناقض، لأنهم قالوا: طريقة السلف أسلم، ولا يعقل أن تكون الطريقة أسلم وغيرها أعلم وأحكم، لأن الأسلم يستلزم أن يكون أعلم وأحكم، فلا سلامة إلا بعلم بأسباب السلامة وحكمة في سلوك هذه الأسباب.

ثانياً: أين العلم والحكمة من التحريف والتعطيل؟.

ثالثاً: يلزم منه أن يكون هؤلاء الخالفون أعلم بالله من رسوله –صلى الله عليه وسلم– وأصحابه؛ لأن طريقة السلف هي طريقة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه.

رابعاً: أنها قد تصل إلى الكفر؛ لأنها تستلزم تجهيل النبي صلى الله عليه وسلم وتسفيهه؛ فتجهيله ضد العلم، وتسفيهه ضد الحكمة، وهذا خطر عظيم.

فهذه العبارة باطلة حتى وإن أرادوا بها معنى صحيحا، لأن هؤلاء بحثوا وتعمقوا وخاضوا في أشياء كان السلف لم يتكلموا فيها؛ فإن خوضهم في هذه الأشياء هو الذي ضرهم وأوصلهم إلى الحيرة والشك ."[1].

هذه بعض النصوص التي تبين بطلان هذه المقالة وفسادها، وأنها مقالة قد يظن في ظاهرها –عند بعض الناس– الصحة إلا إنه يتبين عند التجرد والإنصاف أنها من أبطل المقالات وأشنعها، ويمكن إجمال أوجه البطلان التي ساقها العلماء في النصوص السابقة بما يلي:

١– تنقصها للسلف والحط من مرتبتهم؛ إذ إنها جعلت طريقة من جاء بعدهم أفضل في العلم والحكمة، ولا يخفى ما في ذلك من البطلان والبهتان، وقد قال الإمام الشافعي–رحمه الله–مبيناً المكانة العالية والمنزلة الرفيعة لهؤلاء السابقين:" هم فوقنا في كل علم وعقل ودين وفضل، وكل سبب ينال به علم أو يدرك به هدى، ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا ."[2].

---

(١) القول المفيد ٢/٥٢٨– ٥٢٩.

(٢) ينظر : مجموع الفتاوى ٤/١٥٧.

٢ – تفسيرهم للسلامة في طريقة السلف لا يدل على المدح والثناء، بل هو نوع استجهال لهم، ووصف لهم بالعجز والقصور عن معرفة ما اشتملت عليه الألفاظ من معان ودلالات، وهذا خلاف حقيقة حالهم، ومايدل عليه واقعهم، وقد سبق في كلام الجويني –رحمه الله– ما يدل على ذكائهم ورجحان عقولهم ، حيث قال:"ما كانوا ينكفُّون رضي الله عنهم عما تعرض له المتأخرون عن عِيٍّ وحَصَر، وتَبَلُّدٍ في القرائح. هيهات، قد كانوا أذكى الخلائق أذهاناً، وأرجحَهم بياناً" [١].

٣ – يستحيل أن يكون أصحاب القرون المفضولة أفضل في العلم والحكمة من أصحاب القرون الفاضلة، وقد قال ابن القيم[ت٧٥١هـ]–رحمه الله–: "التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين كالتفاوت الذي بينهم في الفضل والدين"[٢].

٤ – من شاهد الرسول، وكان حاضراً عند نزول القرآن فإن طريقته هي الطريقة الصحيحة من جميع الوجوه، لأن تلك الآيات التي خاض فيها هؤلاء المتأخرون بالتأويل الباطل قد سمعها الصدر الأول ولم ينحوا فيها مانحاه أولئك المتأخرون، قال الجويني –رحمه الله–مبيّناً إعراض الصحابة رضي الله عنهم عن تأويل آيات الصفات:" لو كان تأويل هذه الظواهر حتماً لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة."[٣]، وقال المقريزي[ت٨٤٥هـ]:"اعلم أن الله تعالى لما بعث من العرب نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم رسولاً إلى الناس جميعاً، وصف لهم ربهم تعالى، بما وصف به نفسه الكريمة في كتابه العزيز الذي نزل به على قلبه صلى الله عليه وسلم، الروح الأمين وبما أوحى إليه ربه تعالى، فلم يسأله صلى الله عليه وسلم، أحد من العرب بأسرهم، قرويهم وبدويهم عن معنى شيء من ذلك، كما كانوا يسألونه صلى الله عليه وسلم، عن أمر الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك مما لله فيه سبحانه أمر ونهي، وكما سألوه، عن أحوال القيامة والجنة والنار، إذ لو سأله إنسان منهم عن شيء من الصفات الإلهية لنقل كما نقلت الأحاديث الواردة عنه صلى الله عليه وسلم، في أحكام الحلال والحرام، وفي

---

(١) غياث الأمم ص١١٩.

(٢) إعلام الموقعين ٤ / ١١٩.

(٣) النظامية ص٢٤.

الترغيب والترهيب، وأحوال القيامة والملاحم والفتن، ونحو ذلك مما تضمنته كتب الحديث، معاجمها ومسانيدها وجوامعها، ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبويّ، ووقف على الآثار السلفية، علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم، وعلى اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم، أنه سأل رسول الله صلى اللّه عليه وسلم، عن معنى شيء مما وصف الربّ–سبحانه– به نفسه الكريمة في القرآن الكريم، وعلى لسان نبيه محمد صلى اللّه عليه وسلم بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام في الصفات، نعم ولا فرّق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل، وإنما أثبتوا له تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعز والعظمة، وساقوا الكلام سوقا واحدا. وهكذا أثبتوا رضي الله عنهم ما أطلقه الله سبحانه على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك، مع نفي مماثلة المخلوقين، فأثبتوا رضي الله عنهم بلا تشبيه، ونزهوا من غير تعطيل، ولم يتعرّض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت، ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل به على وحدانية الله تعالى، وعلى إثبات نبوّة محمد،، سوى كتاب الله، ولا عرف أحد منهم شيئا من الطرق الكلامية ولا مسائل الفلسفة"[1].

٥ – طريقة الخلف ليست مشتملة على علم نافع أو حكمة صحيحة بل هي آراء جدلية محضة، وفلسفة مغرقة وصلت بأصحابها إلى مسالك وعرة، وطرق صعبة، وقد أوضح ذلك أبو العباس القرطبي –رحمه اللّه–حيث قال:" الشخص الذي يبغضه الله هو الذي يقصد بخصومته مدافعة الحق ورده بالأوجه الفاسدة والشبه الموهمة وأشد ذلك الخصومة في أصول الدين كما يقع لأكثر المتكلمين المعرضين عن الطرق التي أرشد إليها كتاب الله وسنة رسوله –صلى الله عليه وسلم– وسلف أمته إلى طرق مبتدعة واصطلاحات مخترعة وقوانين جدلية وأمور صناعية مدار أكثرها على آراء سوفسطائية أو مناقضات لفظية، ينشأ بسببها على الآخذ فيها شبه ربما يعجز عنها، وشكوك يذهب الإيمان معها، وأحسنهم انفصالاً عنها أجدلهم لا أعلمهم، فكم من عالم بفساد

---

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ٤ / ١٨٨.

الشبهة لا يقوى على حلها، وكم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها، ثم إن هؤلاء قد ارتكبوا أنواعاً من المحال لا يرتضيها البله ولا الأطفال لما بحثوا عن تحيز الجواهر والألوان والأحوال، فأخذوا فيما أمسك عنه السلف الصالح من كيفيات تعلقات صفات الله -تعالى- وتعديدها واتحادها في نفسها، وهل هي الذات أو غيرها؟ وفي الكلام هل هو متحد أو منقسم؟ وعلى الثاني هل ينقسم بالنوع أو الوصف؟ وكيف تعلق في الأزل بالمأمور مع كونه حادثاً؟ ثم إذا انعدم المأمور هل يبقى التعلق؟ وهل الأمر لزيد بالصلاة مثلاً هو نفس الأمر لعمرو بالزكاة؟ إلى غير ذلك مما ابتدعوه مما لم يأمر به الشارع، وسكت عنه الصحابة ومن سلك سبيلهم، بل نهوا عن الخوض فيها لعلمهم بأنه بحث عن كيفية ما لا تعلم كيفيته بالعقل، لكون العقول لها حد تقف عنده، ولا فرق بين البحث عن كيفية الذات وكيفية الصفات، ومن توقف في هذا فليعلم أنه إذا كان حجب عن كيفية نفسه مع وجودها وعن كيفية إدراك ما يدرك به فهو عن إدراك غيره أعجز، وغاية علم العالم أن يقطع بوجود فاعل لهذه المصنوعات منزه عن الشبيه مقدس عن النظير متصف بصفات الكمال، ثم متى ثبت النقل عنه بشيء من أوصافه وأسمائه قبلناه واعتقدناه وسكتنا عما عداه كما هو طريق السلف، وما عداه لا يأمن صاحبه من الزلل، ويكفي في الردع عن الخوض في طرق المتكلمين ما ثبت عن الأئمة المتقدمين كعمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس والشافعي، وقد قطع بعض الأئمة بأن الصحابة لم يخوضوا في الجوهر والعرض وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين فمن رغب عن طريقهم فكفاه ضلالاً، وأفضى الكلام بكثير من أهله إلى الشك وببعضهم إلى الإلحاد وببعضهم إلى التهاون بوظائف العبادات، وسبب ذلك إعراضهم عن نصوص الشارع وتطلبهم حقائق الأمور من غيره، وليس في قوة العقل ما يدرك ما في نصوص الشارع من الحكم التي استأثر بها."[1].

٦ - لو كانت طريقة الخلف مشتملة على الحكمة والعلم لهدت أصحابها إلى الطريق الحق، والصراط المستقيم، ولما وصلت بأصحابها إلى الشك والحيرة، وعدم

---

(١) المفهم ٦/ ٦٩٠-٦٩١.

اليقين في اعتقاداتهم، لكنّ واقعهم يشهد بضد ذلك، فقد استولت عليهم الحيرة والشكوك، وساءت بأصحابها اعتقاداتهم وأحوالهم.

٧- كيف تكون طريقة الخلف أعلم وأحكم وأصحابها الذين سلكوها في باديء أمرهم يتركونها ويرفضونها؟ بل ويعلنون رجوعهم إلى طريقة السلف معلنين صراحة أنها الطريقة التي يجب سلوكها وينبغي المصير إليها، وقد أشار إلى ذلك ابن الصلاح - رحمه الله-بقوله عندما سئل عن حروف القرآن هل هي قديمة أو لا؟ فأجاب بقوله:" الذي يدين به من يقتدي به من السالفين والخالفين واختاره عباد الله الصالحون أن لا يخاض في صفات الله تعالى بالتكييف، ومن ذلك القرآن العزيز فلا يقال:تكلم بكذا وكذا، بل يقتصر فيه على ما اقتصر عليه السلف رضي الله عنهم القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، ويقولون في كل ما جاء من المتشابهات: آمنا به مقتصرين على الإيمان جملة من غير تفصيل وتكييف، ويعتقدون على الجملة أن الله تعالى له في كل ذلك ما هو الكمال المطلق من كل وجه ويعرضون عن الخوض خوفاً من أن تزل قدم بعد ثبوتها؛ فبهم فاقتدوا تسلموا، وإلى هذه الطريق رجع كثير من كبار المتكلمين المصنفين بعد أن امتعضوا مما نالهم من آفات الخوض"[1].

٨ - هذه المقالة متناقضة في ألفاظها؛ إذ لا يتصور أن تكون الطريقة الأسلم خالية من العلم والحكمة، وكذلك لا يمكن أن تكون طريقة موصوفة بالعلم والحكمة لا توصل إلى السلامة.

هذه بعض الأوجه التي تبيّن من خلالها مدى ما اشتملت عليه تلك المقالة من فساد وتناقض، وبذلك يتضح أن طريقة السلف هي الطريقة التي يصح أن توصف بأنها الأسلم والأعلم والأحكم، كما يتضح -أيضاً- خطأ وصف طريقة الخلف بأنها أعلم وأحكم.

* * *

(١) فتاوى ابن الصلاح١/٢١٥.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والشكر له على ما يسّر من إكمال هذا البحث، الذي كان من نتائجه ما يلي:

- السلف والخلف مصطلحان لهما دلالتهما المرتبطة بنشأة كل واحد منهما.
- السلف في أصل اللغة تطلق على كل من تقدم، وفي الاصطلاح يطلق ويراد بهم الصحابة وتابعوهم وتابعو التابعين بالنظر إلى المرحلة الزمنية، وكل من سار على طريقتهم بالنظر إلى الناحية المنهجية.
- الخلف مصطلح لم يكن معروفاً في الزمن النبي –صلى الله عليه وسلم – ولا في القرون المفضلة.
- يأتي ذكر مقالة:"طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم" عند الحديث عن صفات الله تعالى وخاصة عند الكلام على الصفات الخبرية كالاستواء واليدين والوجه ونحو ذلك، وكذا الحديث في معرفة المحكم والمتشابه، وقد يأتي لها ذكر محدود عند ذكر الخلاف في حكم إيمان المقلد.
- ارتبطت هذه المقالة بشكل واضح وجلي عند الأشاعرة والماتريدية.
- مما يلفت النظر أن هذه المقالة مع شهرتها وذكر عدد من العلماء لها في مصنفاتهم إلا إنه لايعرف لها قائل معين.
- ظهر الحديث عن طريقة أخرى مغايرة لطريقة السلف عندما نشأت ظاهرة التأويل التي بدأت في نهاية القرن الثالث من القرون المفضلة على يد المعتزلة.
- تذكر أغلب المصنفات في التفسير وعلوم القرآن وشروح الأحاديث والعقيدة والفقه وأصوله والكلام هاتين الطريقين، لكن وصف طريقة السلف بأنها أسلم وطريقة الخلف بأنها أعلم أو أحكم لم يكن وصفاً بارزاً وظاهراً.
- لما بدأت طريقة الخلف في الظهور برز في وقت مبكر وصف طريقة السلف بالسلامة أو أنها الأسلم.
- النصوص التي تم الوقوف عليها عن العلماء حتى نهاية القرن السابع تصف طريقة السلف بالسلامة أو الأسلم لكنها لاتصف طريقة الخلف بالحكمة أو أنها أحكم أو أعلم، ومثل ذلك يشعر بأن هذا الوصف لطريقة الخلف لم يأت إلا متأخراً .

- أول نص تم الوقوف عليه يصف طريقة الخلف على سبيل التقرير بأنها أحكم هو ما ذكره علاء الدين عبدالعزيز البخاري [ت٧٣٠هـ] -رحمه الله-في كتابه كشف الأسرار شرح أصول البزدوي.
- كما كانت طريقة الخلف متأخرة في النشأة عن طريقة السلف فكذلك تأخر وصفها بأنها أحكم أو أعلم، وأن هذا الوصف لم يكن مقترناً بها أثناء نشأتها.
- القائلون بهذه المقالة غير متفقين على صيغة لفظية واحدة، فمنهم من يقول: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم ، وآخرون يقولون: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم، وقد يقول بعضهم: طريقة السلف أسلم وأعلم وطريقة الخلف أحكم ، وربما قال بعضهم: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم ، وبعضهم عكس الأمر فقال: طريقة السلف أحكم وطريقة الخلف أسلم، بل زعم بعضهم بأن طريقة الخلف أعلم وأسلم.
- كما اختلفوا في الصيغة اللفظية للمقالة اختلفوا -أيضاً- في تحديد المراد بتلك الأوصاف، فلم يتفقوا في تحديد المقصود بالسلامة التي توصف بها طريقة السلف، ووصف طريقة الخلف بأنها أعلم وأحكم ليس محل اتفاق بينهم، وكذا اختلفوا في تحديد المراد بوصف طريقة الخلف بأنها أعلم، يرى بعضهم أن تلك الأوصاف إنما هي متجهة إلى الطريقة لا إلى أصحابها.
- ناقش هذه المقالة عدد من علماء السلف، وبيّنوا ما اشتملت عليه من أخطاء، وقد تنوعت مسالكهم في مناقشتهم لها، والرد عليها، وبيان أوجه بطلانها، ومن أوسع من تصدى لذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-حيث بيّن بطلانها وفسادها وتناقضها في عدة مواضع من كتبه.
- بطلان هذه المقالة ظاهر من وجوه متعددة، منها: تنقصها للسلف والحط من مرتبتهم؛ إذ إنها جعلت طريقة من جاء بعدهم أفضل في العلم والحكمة، وكذا تفسيرهم للسلامة في طريقة السلف لا يدل على المدح والثناء، بل هو نوع استجهال لهم، ووصف لهم بالعجز والقصور، ويستحيل أن يكون أصحاب القرون المفضولة أفضل في العلم والحكمة من أصحاب القرون الفاضلة، ومن أوجه بطلانها أن من شاهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان حاضراً عند نزول القرآن فإن طريقته هي الطريقة الصحيحة من جميع الوجوه، لأن تلك الآيات التي خاض

فيها هؤلاء المتأخرون بالتأويل الباطل قد سمعها الصدر الأول ولم ينحوا فيها مانحاه أولئك المتأخرون، ولو كانت طريقة الخلف مشتملة على الحكمة والعلم لهدت أصحابها إلى الطريق الحق، والصراط المستقيم، ولما وصلت بأصحابها إلى الشك والحيرة، ولما تاب منها من سلكها في أول أمره، كما يدل على بطلانه تناقض ألفاظها؛ إذ لا تتصور السلامة من غير علم وحكمة، ولا يكون العلم صحيحاً والحكمة نافعة إلا إذ أوصلت إلى السلامة.

هذا ما تيسر جمعه وذكره حول هذا المقالة، فما كان من صواب فمن الله وحده وبتوفيقه وتسديده، وماكان من خطأ فمن نفسي والشيطان وأستغفر الله.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

المصادر والمراجع

١. الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسين علي بن إسماعيل الأشعري، طبعة الجامعة الإسلامية ١٩٧٥م.

٢. إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: للعلامة مرتضى الزبيدي، طبع القاهرة.

٣. آداب البحث والمناظرة، لمحمد الأمين الشنقيطي، تحقيق سعود العريفي، دار عالم الفوائد، ضمن مطبوعات المجمع الفقهي.

٤. أدب المفتي والمستفتي لأبي عمرو بن الصلاح، تحقيق عبدالمعطي قلعجي، دار المعرفة–بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ.

٥. الأربعين في أصول الدين، للفخر الرازي، تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٦. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لأبي المعالي الجويني، تحقيق محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم، مكتبة الخانجي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٩٦هـ.

٧. أساس التقديس، للفخر الرازي، تحقيق أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٦هـ.

٨. الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة ، الناشر: مكتبة السنة، الطبعة الرابعة.

٩. إشارات المرام من كلام الإمام أبي حنيفة النعمان في أصول الدين، لكمال الدين السنوي الحنفي، تحقيق أحمد المزيدي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

١٠. أصول الدين، عبدالقاهر البغدادي، الطبعة الأولى، استنبول مطبعة الدولة ١٣٤٦هـ، ١٩٢٨م.

١١. إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ.

١٢. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لشمس الدين أبي عبد الله بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ، بعناية طه عبد الرؤوف سعد، طبعة دار الجبل ببيروت سنة ١٩٧٣م.

١٣. أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات لمرعي الكرمي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٤. الاقتصاد في الاعتقاد لأبي حامد الغزالي، دار الكتب العلمية–بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

15. الإكليل في المتشابه والتأويل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط. المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ١٣٩٤هـ.

16. إكمال إكمال المعلم للوشتاني المالكي، دار الكتب العلمية –بيروت.

17. إيثار الحق على الخلق لابن الوزير، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

18. البحر المحيط في أصول الفقه،أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

19. تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق عبد الكريم العزباوي، وعبد العليم الطحاوي والترزي وحجازي، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٦هـ.

20. تاريخ ابن خلدون، لعبدالرحمن بن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

21. التأويل خطورته وآثاره د.عمر الأشقر، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

22. التحرير والتنوير »تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد«، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ

23. التحف في مذاهب السلف، علق عليه وخرج أحاديثه: محمد صبحي حسن حلاق، مكتبة ابن تيمية، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

24. تحفة الأعالي شرح ضوء المعالي، ولم أقف على مؤلف هذا الكتاب، وإنما كتب على طرته حاشية لبعض المحققين تسمى تحفة الأعالي على شرح العلامة علي بن سلطان محمد القاري المسمى ضوء المعالي على المنظومة المسماة بدء الأمالي في التوحيد للعلامة أبي الحسن سراج الدين علي بن عثمان الأوشي، طبعة أختر، القاهرة، ١٣٠٧هـ.

25. تحفة الحبيب على شرح الخطيب، للشيخ سليمان البجيرمي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

26. تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للشيخ إبراهيم بن محمد البيجوري – دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى.

27. التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية للشيخ فالح آل مهدي، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.

28. تحقيقات وأنظار في الكتاب والسنة لابن عاشور، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ.

٢٩. التفسير الكبير، للفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.

٣٠. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر – دمشق، الطبعة الثانية ، ١٤١٨هـ.

٣١. تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد، علي بن محمد الصفاقسي، تحقيق الشيخ الحبيب بن طاهر.

٣٢. تنبيه الخلف الحاضر على أن تفويض السلف لاينافي الإجراء على الظاهر لابن بداه الشنقيطي، الناشر: دار ابن حزم – بيروت – الطبعة الثانية – سنة الطبع: ١٤٢١هـ.

٣٣. التوضيح عن توحيد الخلاق، لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ .

٣٤. صحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٤٠٧هـ، الطبعة الثالثة.

٣٥. صحيح مسلم، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

٣٦. جلاء العينين في محاكمة الأحمدين لنعمان بن محمود الآلوسي، مطبعة المدني١٤٠١هـ .

٣٧. حاشية الدسوقي على أم البراهين للسنوسي: للشيخ محمد الدسوقي، دار الفكر.

٣٨. حاشية العدوي على شرح أبي الحسن المسمى كفاية الطالب الرباني، للشيخ علي الصعيدي العدوي، دار الفكر.

٣٩. حاشية العطار على شرح المحلى لجمع الجوامع للشيخ حسن العطار. مطبعة مصطفى محمد بمصر.

٤٠. حاشية محمد بن محمد الأمير على شرح عبد السلام بن إبراهيم المالكي لجوهرة التوحيد – مكتبة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

٤١. درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام أبي العباس بن تيمية الحراني، تحقيق د / محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١/١٣٩٩.

٤٢. الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع عبدالرحمن بن قاسم، الطبعة السادسة ١٤١٧هـ.

٤٣. الدين الخالص أو إرشاد الخلق إلى دين الحق، لمحمود بن محمد خطاب السبكي، المكتبة المحمودية، الطبعة الرابعة، ١٤١١هـ.

٤٤. رسالة في التأويل، لعبدالرحمن المعلمي، تحقيق جرير بن العربي أبي مالك الجزائري الناشر: دار اطلس الخضراء للنشر والتوزيع، الرياض الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ

٤٥. روح المعاني للآلوسي دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان إدارة الطباعة المنيرية توزيع دار الباز مكة المكرمة.

٤٦. الشامل في أصول الدين، لأبي المعالي الجويني، الكتاب الأول كتاب الاستدلال، تحقيق هلموت كلوبفر، دار العرب للبستاني، القاهرة، مصر.

٤٧. شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، تعليق أحمد بن الحسين، تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان، الناشر مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، أم القرى للطباعة والنشر.

٤٨. شرح الصاوي على جوهرة التوحيد للعلامة الشيخ أحمد بن محمد الصاوي – توزيع دار الإخاء.

٤٩. شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني، طبع مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.

٥٠. شرح العقيدة السفارينية، للشيخ محمد بن عثيمين، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ

٥١. شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق الدكتور عبد الله التركي، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٥٢. شرح العقيدة الواسطية، للشيخ ابن عثيمين، تخريج وعناية، سعد الصميل، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

٥٣. شرح المحلي على جمع الجوامع: لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي، هامش حاشية البناني، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

٥٤. شرح المقاصد، لسعد الدين التفتازاني، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٥٥. صحيح مسلم بشرح النووي، للإمام النووي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ.

٥٦. الصفات الإلهية في الكتاب والسنة – تأليف محمد أمان الجامي، دار الفنون، جده، الطبعة الثانية،١٤١١هـ.

٥٧. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، للإمام ابن القيم، تحقيق الدكتور علي الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٥٨. ضوء المعالي شرح بدء الأمالي، لملا علي القاري، مطبعة علي الكتبي، أستنبول، ١٣١٩هـ.

٥٩. طوالع الأنوار لناصر الدين البيضاوي، دار الكتبي – مصر، ١٣٢٥هـ.

٦٠. العباب الزاخر واللباب الفاخر، للصغاني، تحقيق: محمد حسين آل ياسين.

٦١. العقود الدرية لشمس الدين ابن عبدالهادي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي – بيروت.

٦٢. العقيدة النظامية، تحقيق محمد زاهد الكوثري، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤١٢هـ.

٦٣. عمدة القاري لبدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٦٤. غاية الأماني في الرد على النبهاني، لأبي المعالي محمود الألوسي تحقيق أبو عبد الله الداني بن منير آل زهوي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ .

٦٥. غاية المرام لسيف الدين الآمدي، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف – مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في مصر.

٦٦. غاية الوصول في شرح لب الأصول، لزين الدين أبو يحيى زكريا الأنصاري، طبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

٦٧. الغنية في أصول الدين ، لأبي القاسم النيسابوري، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر ، بيروت ، نشر مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية.

٦٨. فتاوى ابن الصلاح، لأبي عمرو بن الصلاح، تحقيق عبدالمعطي قلعجي، دار المعرفة–بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ.

٦٩. فتاوى أبو الحسن تقي الدين السبكي، ط دار المعارف.

٧٠. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر، تحقيق محب الدين الخطيب، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، مراجعة قصي محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ.

٧١. فتح البيان في مقاصد القرآن، لصديق حسن خان، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، الناشر: المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت ١٤١٢هـ.

٧٢. فتح رب البرية بتلخيص الحموية، للشيخ محمد بن عثيمين، دار الوطن للنشر، الرياض.

٧٣. الفتوى الحموية الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الصميعي – الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ.

٧٤. فضل علم السلف على علم الخلف، المطبع المحمودية، مصر.

٧٥. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لشهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي، دار الفكر–بيروت، ١٤١٥هـ.

٧٦. القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية لمحمد حبش، دار الفكر – دمشق،الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٧٧. القول المفيد، للشيخ محمد بن عثيمين، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.

٧٨. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي،تأليف الإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري المتوفى سنة: ٧٣٠هـ، دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. طبع سنة: ١٣٩٤هـ.

٧٩. الكَشْف المُبْدِي لتمويه أبي الحسن السُّبكيّ، تكملة »الصّارم المنكي« لمحمد الفقيه دراسة تحقيق: د. صالح بن علي المحسن، د. أبو بكر بن سالم شهال، دار الفضيلة – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٨٠. الكواكب الدرية لمرعي الكرمي، تحقيق نجم خلف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٨١. لسان العرب، لجمال الدين ابن منظور، دار صادر.
٨٢. لوامع الأنوار البهية، وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، لمحمد السفاريني، المكتب الإسلامي، بيروت، دار الخاني الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ.
٨٣. مجلة المنار، بإشراف محمد رشيد بن علي رضا.
٨٤. المجموع شرح المهذب للنووي، دار الفكر– بيروت.
٨٥. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن القاسم وابنه محمد، ط مجمع الملك فهد.
٨٦. مجموعة الرسائل والمسائل، لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٣هـ.
٨٧. محاسن التأويل لمحمد جمال القاسمي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميه – بيروت، الطبعة الأولى – ١٤١٨هـ.
٨٨. محصل أفكار المتقدمين و المتأخرين من العلماء و الحكماء و المتكلمين، للفخر الرازى، المطبعة الحسينية –القاهرة.
٨٩. مختصر تسهيل العقيدة الإسلامية، د. عبدالله الجبرين، مكتبة الرشد الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ
٩٠. المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، د.إبراهيم البريكان، دار ابن عفان الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
٩١. مذهب أهل التفويض للدكتور .أحمد القاضي، ط. دار العاصمة الرياض، الأولى ١٤١٦هـ.
٩٢. المسامرة شرح المسايرة في علم الكلام لابن أبي شريف، المطبعة الأميرية، بولاق–مصر، ١٣١٧هـ.
٩٣. معارج الألباب في مناهج الحق والصواب، حسين بن محمد النعمي، ط. أنصار السنة المحمدية، باكستان، بدون تاريخ، ت: حامد الفقي.
٩٤. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي.
٩٥. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن احمد بن فارس زكريا الرازي، حققه وضبطه عبد السلام محمد هارون دار الفكر ١٣٩٩.
٩٦. المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم لأبي العباس القرطبي تحقيق: محيى الدين ديب مستو، يوسف على بديوي ، دار ابن كثير – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٩٧. الملل والنحل، لأبي الفتح الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة.

٩٨. منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات للعلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ط. دار الفتح، الشارقة ط. الأولى عام ١٤١٤هـ.

٩٩. المواقف في علم الكلام، لعبد الرحمن الإيجي، عالم الكتب، بيروت.

١٠٠. موقف ابن تيمية من الأشاعرة، لعبد الرحمن المحمود، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

١٠١. هداية المريد شرح جوهرة التوحيد لإبراهيم اللقاني، تحقيق مروان البجاوي، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

١٠٢. الوجيز في عقيدة السلف الصالح، لعبد الله بن عبد الحميد الأثري، مراجعة وتقديم الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

* * *